

# شرق المتوسط: نافذة مصر لدور إقليمي واسع

تحليلات



علي الرجال

٩ أكتوبر ٢٠٢٠

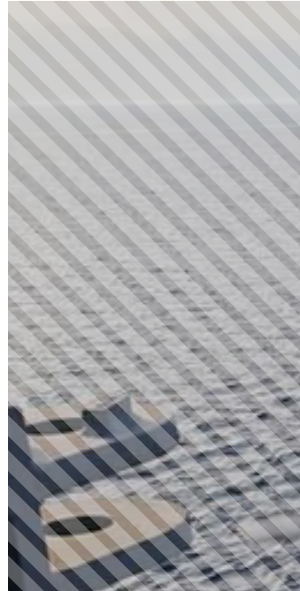
**الشرق**  
للأبحاث الاستراتيجية

**AL SHARQ**  
STRATEGIC  
RESEARCH



# المحتوى

٤	ملخص
٦	القاهرة تستعدُّ على الجبهة الغربية
٨	زام المبادرة
١٠	استكمال الشرعيات والاستعداد الحربي المصري
١٢	إعادة التسليح المصري: الصراع، والأحلاف، والفرص
١٤	الوجود التركي في ليبيا: صراع الحدود والنفوذ والثروات
١٧	تناقضات الأحلاف واحتمالية الحرب
١٩	اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان: المحددات والفرص
٢١	حسابات طرفي الاتفاق: المحددات (سؤال المصالح والأهداف)
٢٦	انفجار المتوسط
٢٦	تأزيم المتوسط
٢٧	المراجع
٣٠	عن المؤلف
٣٠	عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية



**ملخص:** تناقش هذه الورقة دور مصر في صراعات شرق المتوسط، وتحديداً في الملف الليبي وصراعها مع أنقرة. إذ مثل الصراع في شرق المتوسط - في ظل ظروفه وشروطه البنيوية الحالية - فرصةً سياسيةً كبيرةً لمصر (حرجة وخطيرة أيضاً) لتوسيع نفوذها الإقليمي وإعادة بناء قدراتها بشكلٍ ربما غير مسبوق منذ عقود طويلة. كما تناقش الورقة كيف تموضع القاهرة نفسها في الصراع في ظل حساباتٍ أمنيةٍ دقيقة في شرق المتوسط وتمفصلها مع الهواجس الأمنية في أوروبا، وكيف تتفاعل بشكلٍ جيوسياسيٍ في الإقليم. إن العناصر الأمنية والتحالفات الجيوسياسية هي أعمدة القاهرة في مصفوفة حربٍ واسعةٍ يتداخل فيها الخارجي مع الإقليمي والدولي. وبناءً على هذه المصفوفة، تعيد القاهرة بناء قدراتها العسكرية والسياسية في المنطقة، مستغلةً التناقضات البنيوية القائمة، ومن خال إعادة البناء هذه تقوم القاهرة بتوسيع رقعة نفوذها ودورها داخل الإقليم.

وتنتهي الورقة بتقديم عدّة سيناريوهات محتملة، ترصد من خلالها أوراق الضغط المتاحة لدى تركيا في هذا الشأن، وكيف يتعامل الخصمان بشكلٍ استراتيجيٍّ لحصار بعضهما البعض في عدّة مفاصل مختلفة، بعضها خارج الإقليم محل النزاع نفسه.

وتدور الورقة بشكلٍ عامٍّ حول ثلاثة أسئلة مركزية:

- ١- ما هي استراتيجيات القاهرة الداخلية والخارجية للتعامل مع الملف الليبي وشرق المتوسط؟
- ٢- ما هي مصالح القاهرة في شرق المتوسط والصراع الليبي، والتحديات والمخاطر التي تواجهها في هذا الإقليم؟
- ٣- لماذا تحوّلت عمليات ترسيم الحدود بين دول شرق المتوسط إلى نزاعاتٍ ثنائيةٍ وإقليمية؟

حشود على الجبهة الغربية في مصر، وتحرشات عسكرية خفيفة بين فرنسا وتركيا، ورفع حالة الاستعداد العسكري في اليونان بسبب تحرشات بحرية أيضاً مع أنقرة. إن الصراع يحتمل في شرق المتوسط وتعدّد أقطابه.

لقد حدّدت ثروات الغاز والنفط المعالم الأساسية للصراع، ولكن سرعان ما تحوّل الأمر إلى صراعات أحلاف وطموحات جيو-سياسية بين أطرافٍ عدّة في جنوب المتوسط وشماله وشرقه، ومن خارج الإقليم أيضاً. تأتي هذه الصراعات في ظل ثلاث خلفياتٍ مهمّة:

أولاً: تراجع عام للولايات المتحدة من الشرق الأوسط، وعجز أوروبي عن استبدال دورها وضعف قدراته على إدارة الصراعات في هذا الإقليم وتحجيم دور الفاعلين المختلفين. ولا يعني هذا تفكك الهيمنة الأمريكية أو حتى أن الترتيبات القائمة ليست ترتيبات عالم هذه الهيمنة، ولكن لمزيد من الدقّة فما يحدث هو انسحاب تدريجيٍّ للولايات المتحدة يتزامن معه صراع متعدّد الأقطاب حول هذا الإقليم. فوجود الأسطول السادس في المتوسط كان له عدّة أسباب: «١- مواجهة الاتحاد السوفيتي ومنعه من استخدام المتوسط كحقل لتفاعل منصاته النووية وسيطرته البحرية. ٢- كان ذلك سياق خطة ردع عسكرية في حالة نشوب أي نزاع بين القوتين في وقت الحرب الباردة تمتد من المتوسط إلى العمق الأوروبي. ٣- دعم دول الناتو في المتوسط، بالأخص الدول الأضعف في ذلك الوقت، مثل تركيا واليونان. ٤- دعم حلفاء واشنطن في جنوب المتوسط، مثل إسرائيل التي أصبحت أحد شركاء ترتيبات أمن المتوسط وطرفاً داعماً للناتو من خارجه كحلقة تدعيمٍ مثلما تشير اللقاءات الاستراتيجية بين الجانبين، وتحديداً منذ منتصف الثمانينيات. ٥- ردع الدول المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي مثل سوريا وليبيا». وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فقد ظلّ حضور الولايات المتحدة كثيقاً في المتوسط؛ وذلك لترسيخ هيمنتها في الشرق الأوسط، والسيطرة على أحد مفاصله المهمّة بالأخص في عصر النفط، وكذلك للاستحواذ على الدول التي خرجت من الفلك السوفيتي والقرب منها (مثل مصر)، وضمان ترتيبات أمن المتوسط والناتو.

وبتراجع بعض العناصر مثل الانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط الذي اتبعه أوباما، وتراجع نسبي لدور النفط الخليجي للولايات المتحدة ومزيد من التوجُّه نحو آسيا، تراجعت الولايات المتحدة في فرض هيمنتها وتحكُّمها المباشر؛ ولكن في ظل حرص القوى الأخرى وتردُّدها في استبدالها أو عدم قدرة بعضها وعدم رغبتها في التورط مباشرةً في مشاكل الشرق الأوسط وأزماته (مثل الصين)، ظلَّت الهيمنة الأمريكية قائمةً، وكذلك حضورها العسكري، ولكن تراجعت مستويات التدخل وكثافته مثلما يشير العديد من الباحثين<sup>٢</sup>.

**ثانياً:** انقسام موقف دول الاتحاد الأوروبي حول رؤية بعض الملفات وإدارتها، وأبرزها الملف الليبي وكيفية تطويع أنقرة ومشاركتها في ذلك، وعدم قدرة الأوروبيين - في ظل غياب الولايات المتحدة - على ضبط الناتو والحدّ من صراعاته الداخلية، وتحديدًا بين اليونان وتركيا. وقد بدأت حدّة هذا الانقسام تتراجع بشكل كبير، ولكنه كان أحد العوامل المهمّة لفهم ديناميكيات الصراعات الحالية. فقد كان موقف إيطاليا متناقضًا مع موقف فرنسا في ليبيا، وتحديدًا حول دعم الموقف المصري من الأزمة الليبية، ولكنه بدأ يميل أكثر إلى الموقف الفرنسي. أما ألمانيا فهي أقلُّ حدّةً مع أنقرة، وتتسعى دائمًا إلى التوسط في الأزمات المختلفة، سواء في ليبيا أو بين أنقرة وقبرص وأنقرة واليونان. وأخيرًا، هناك عودة كبيرة للدور الروسي لشواطئ المتوسط مرةً أخرى، ولكنها عودةً غير قادرةً على الحسم وتحديد توجهات الصراع والسيطرة عليه.

على ضوء هذه الخلفيات، تناقش هذه الورقة دور مصر في صراعات شرق المتوسط، وتحديدًا في الملف الليبي وصراعها مع أنقرة. إذ مثَّل الصراع في شرق المتوسط - في ظل ظروفه وشروطه البنيوية الحالية - فرصةً سياسيةً كبيرةً لمصر (حرجة وخطيرة أيضًا) لتوسيع نفوذها الإقليمي وإعادة بناء قدراتها بشكلٍ ربما غير مسبوق منذ عقود طويلة. كما تناقش الورقة كيف تموضع القاهرة نفسها في الصراع في ظل حساباتٍ أمنيّةٍ دقيقة في شرق المتوسط وتمفصلها مع الهواجس الأمنية في أوروبا، وكيف تتفاعل بشكلٍ جيوسياسيٍّ في الإقليم. إن العناصر الأمنية والتحالفات الجيوسياسية هي أعمدة القاهرة في مصفوفة حربٍ واسعةٍ يتداخل فيها الخارجي مع الإقليمي والدولي. وبناءً على هذه المصفوفة، تعيد القاهرة بناء قدراتها العسكرية والسياسية في المنطقة، مستغلّةً التناقضات البنيوية القائمة، ومن خلال إعادة البناء هذه تقوم القاهرة بتوسيع رقعة نفوذها ودورها داخل الإقليم.

وتنتهي الورقة بتقديم عدّة سيناريوهات محتملة، ترصد من خلالها أوراق الضغط المتاحة لدى تركيا في هذا الشأن، وكيف يتعامل الخصمان بشكلٍ استراتيجيٍّ لحصار بعضهما البعض في عدّة مفاصل مختلفة، بعضها خارج الإقليم -محل النزاع نفسه-.

وتدور الورقة بشكلٍ عامٍّ حول ثلاثة أسئلة مركزية:

- ١- ما هي استراتيجيات القاهرة الداخلية والخارجية للتعامل مع الملف الليبي وشرق المتوسط؟
- ٢- ما هي مصالح القاهرة في شرق المتوسط والصراع الليبي، والتحديات والمخاطر التي تواجهها في هذا الإقليم؟
- ٣- لماذا تحوَّلت عمليات ترسيم الحدود بين دول شرق المتوسط إلى نزاعاتٍ ثنائيةٍ وإقليميةٍ؟

**إن العناصر الأمنية والتحالفات الجيوسياسية هي أعمدة القاهرة في مصفوفة حربٍ واسعةٍ يتداخل فيها الخارجي مع الإقليمي والدولي. وبناءً على هذه المصفوفة، تعيد القاهرة بناء قدراتها العسكرية والسياسية في المنطقة، مستغلّةً التناقضات البنيوية القائمة، ومن خلال إعادة البناء هذه تقوم القاهرة بتوسيع رقعة نفوذها ودورها داخل الإقليم**



## إن مصر في حالة حرب لم تبدأ على جبهتها الغربية بعد. وتستنفر القاهرة جميع مقوماتها لهذه الحرب وتحاول تجنّبها في الوقت نفسه

### القاهرة تستعدّ على الجبهة الغربية

إن مصر في حالة حرب لم تبدأ على جبهتها الغربية بعد. وتستنفر القاهرة جميع مقوماتها لهذه الحرب وتحاول تجنّبها في الوقت نفسه. وقد جاءت استعدادات الحرب مباشرة بعد فشل عملية المشير خليفة حفتر في احتلال طرابلس، التي سُميت بطوفان الكرامة، وارتداده العسكري وخسارته لجميع محاور تقدّمه التي وصلت إلى بُعد ١٥ كيلو مترًا من قلب العاصمة، والتي عمّقت الحضور العسكري التركي في ليبيا.

ويرى الباحث أن فشل عملية طوفان الكرامة يعود إلى عدّة أسباب: أولاً: غياب الدعم العسكري والسياسي القوي من دولٍ مختلفة مثل فرنسا ومصر، وحتى الروس لا يبدو أنهم قد دعموا هذه الحملة بما يكفي لاحتلال طرابلس، فحتى الآن لا يبدو أن أحدًا كان يدعم هذه الحملة غير الإمارات.

ثانياً: تدعيم تركيا للفصائل المقاتلة التابعة لحكومة الوفاق بالطائرات المسيّرة.

ثالثاً: قدرة هذه الفصائل المسلحة على التمرس الجيد في الخطوط المختلفة المؤدية إلى طرابلس.

رابعاً: ضخامة التكلفة الإنسانية والعنف المطلوب للدخول في حرب مدن بهذه الكثافة الموجودة في طرابلس على عكس بقية المدن الليبية.

في بداية نشوب النزاع وسقوط القذافي في ليبيا، لم تكن مصر حاضرة بأي شكلٍ فعّالٍ في الشأن الليبي. فقد كانت حريصةً فقط في تصريحاتها العامّة على الحفاظ على تماسك المؤسسات الليبية، ووحدة الأراضي، وعدم تفكك الدولة هناك وتحولها إلى دولة فاشلة. وبشكلٍ عامّ، فمصر على مدار تاريخها لديها استراتيجية متحفّظة تجاه تفكيك الدول والأنظمة بالقوة العسكرية. فأقصى تدخّل قامت به مصر كان في اليمن في ستينيات القرن الماضي. وحتى تدخلها في حرب الكويت سنة ١٩٩٠ قد انحصر على مشاركة مصر في قوات التحالف المشكّل حين ذاك لتحرير الكويت. وعلى الرغم من عداوة نظام مبارك للقذافي على مدار ثلاثة عقود، فإن مصر قد رفضت مقترحاً أمريكياً للقيام بعملية مشتركة لإسقاط نظامه<sup>٢</sup>.

كانت مصر شديدة الانكفاء على نفسها، وغارقةً في شؤونها الداخلية وملف الثورة، وكانت النتيجة إغراق مصر نفسها بتجارة السلاح القادم من ليبيا. وفي عام ٢٠١٤، انتقلت مصر خطوةً كبيرةً تجاه الملف الليبي، وقامت بدعم المشير حفتر الذي بدأ حملته العسكرية من أقصى الشرق قرب الحدود المصرية. لقد تورّطت مصر في الشأن الليبي بخطوةً كبيرةً واستراتيجيةً فقيرةً ومحدودة الأفق.

إن الملف الليبي لمصر شديد الأهمية والحساسية على عدّة محاور، منها:

١- ملف العمالة المصرية الرسمية وغير الرسمية، التي بلغت قبل الحرب الليبية إلى ما يزيد عن مليون عامل مصري.

٢- حركة التجارة اليومية بين البلدين بشقيها الرسمي وغير الرسمي.

٣- مسألنا ضبط الأمن الداخلي المصري، والحدود البرية والبحرية مع ليبيا.

٤- أهمية وجود نظامٍ سياسيٍّ حليفٍ لمصر وضمان استقرار الداخل الليبي.

٥- الموارد والثروات.

٦- الامتدادات القبليّة والعائليّة بين البلدين.

وعلى الرغم مما سبق، فقد كانت الاستراتيجية المصرية متمحورةً فقط على الجانب الأمني الداخلي لمصر، والخوف من الجماعات الإسلامية المسلحة. وفي أفضل الأحوال، كانت هذه الاستراتيجية استراتيجيةً أمنيةً قائمةً على الدفاع المتقدّم عبر تحويل الشرق الليبي إلى مساحةٍ مانعةٍ وحاجزٍ بين الشرق الليبي والغرب المصري. وكان أهم حليفٍ لمصر في الملف الليبي هي الإمارات العربية المتحدة التي أرادت ضربَ النفوذ القطري والتركي هناك، على الرغم من أن الإمارات وتركيا وقطر والسعودية والناطو، كانوا حلفاء في إسقاط القذافي وإمداد الليبيين بالسلاح والعتاد وتمويل الجماعات المختلفة هناك. وكانت مصر خارج هذا التحالف بالكلية. ولكن ما حدث في ليبيا - شأنه شأن ما حدث في بقية ملفات المنطقة - هو تفكُّك الأحلاف وتشظيها ثم إعادة رسم أحلافٍ جديدة. فالحلف الوحيد الثابت في المنطقة منذ عام ٢٠١١ هو الحلف الإيراني السوري الذي انضمَّ إليه الروس في الشأن السوري تحديداً وليس على المستويات الإقليمية كافةً، ولكن حتى هذا الحلف بعناصره الثلاثة ليس متناغمًا في جميع الملفات. وقد قادت ظاهرة تفكُّك الأحلاف إلى ارتباكٍ دوليٍّ كبيرٍ في التعاطي مع ملفات المنطقة. حيث كان من الصعب توليدُ استراتيجيةٍ واضحةٍ ومتناسكةٍ تستطيع الصمود لمدّة تزيد عن الخمس سنوات. وتجلّى هذا الأمر بقوة عند الأوروبيين، وعبّرت عدّة دراسات عن هذا الأمر. وتجلّى بشكلٍ واضحٍ تجاه إسرائيل في بداية الأمر، حيث تعرضت أوروبا لضغطٍ داخليٍّ عليها تجاه انتهاكات إسرائيل المستمرة، ثم تجاه شعوب المنطقة ومؤسسات المجتمع المدني في ذروة الربيع العربي، ثم الهاجس الكبير المتمثل في تدفُّق الهجرة غير الشرعية وتحديدًا مع تحوُّل الثورة السورية إلى واحدةٍ من أشنع الحروب الأهلية في التاريخ، وكذلك الأزمة الليبية، وازداد الأمر تعقيدًا بعد توخُّش التنظيمات الإرهابية وظهور تنظيم داعش وتشظي الحركات السلفية الجهادية في سوريا وليبيا والعراق ومصر ومالي. لم يتوقف الأمر عند هذا، فالسلطويات هي الأخرى قد بدأت في العودة (مصر أبرز النماذج). هنا عادت إسرائيل بوصفها نموذجًا مثاليًا مرةً أخرى في العقلية الأوروبية وسياستها. وأصبحت السلطويات أكثر قبولاً من الإسلاميين وحالة الفوضى، وكذلك فُقدت تركيا الكثير من الإمكانيات التي يمكن التعويل عليها من الناحية الإقليمية بسبب الإخفاق في سوريا ومصر ودعم بعض الجماعات الإسلامية المسلحة في سوريا وليبيا. كل هذه التقلُّبات جاءت على خلفيةٍ طويلةٍ من تراجعٍ عامٍّ في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وسياساته السابقة على عام ٢٠١١. فقد سيطر على الأوروبيين منذ مدةٍ طويلةٍ هاجسُ المهاجرين بشكلٍ عامٍّ، والجيلان الثاني والثالث من أبناء دولهم الذين ينتمون إلى أصولٍ مختلفة. فيمكن القول إن الأمننة (securitization) - وتحديدًا في ملف المهاجرين - قد استحوذت على المخيلة والحديث العام هناك. ومن ثمَّ جاءت الصراعات والثورات في المنطقة على خلفيةٍ أوروبيةٍ منزوعةٍ الأدوات من البداية. واتضح هذا الأمر في فشل ملف ليبيا بعد إسقاط القذافي وغياب أي خُطةٍ لدى الناو في إعادة بناء الدولة واستقرارها. الأمر الذي دفع البرلمان البريطاني لنقد استراتيجية بريطانيا وفرنسا بشكلٍ حادٍّ هناك<sup>٧</sup>. وفي السنوات الأخيرة، وتحديدًا تجاه مصر منذ عام ٢٠١٥، بدأت السياسات الأوروبية تتحوُّل إلى مزيدٍ من السياسة الواقعية والتخلّي النسبي عن السياسات الداعمة للبيئة وحقوق الإنسان والديمقراطية.

**كل هذه التقلُّبات جاءت على خلفيةٍ طويلةٍ من تراجعٍ عامٍّ في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وسياساته السابقة على عام ٢٠١١. فقد سيطر على الأوروبيين منذ مدةٍ طويلةٍ هاجسُ المهاجرين بشكلٍ عامٍّ، والجيلان الثاني والثالث من أبناء دولهم الذين ينتمون إلى أصولٍ مختلفة. فيمكن القول إن الأمننة (securitization) - وتحديدًا في ملف المهاجرين - قد استحوذت على المخيلة والحديث العام هناك.**

كُلُّ هذا السرد السريع والمختزل شديد الأهمية لفهم لماذا نجحت الاستراتيجية المصرية بالتحالف مع الإمارات، ومهمٌ أيضًا لفهم كيف ستعيد مصر تسليح نفسها وتنويع مصادر السلاح لأول مرة بشكلٍ موسعٍ منذ كامب ديفيد ١٩٧٨.

نجحت استراتيجية مصر - إلى حدِّ بعيدٍ - في تحقيق هدفها الرئيس؛ فالتنظيمات الإسلامية المسلحة لم تتمكَّن من التوغل داخل الغرب المصري، كما نجحت الأجهزة الأمنية في اقتلاع أي إمكانيةٍ لتمرر الجماعات الجهادية المصرية هناك وتحويل الغرب المصري إلى ساحة حربٍ واسعةٍ مثل شمال سيناء، كما نجحت أيضًا في تقويض حركة تهريب السلاح إلى مصر وعبرها. ولكن هذه الاستراتيجية جعلت من مصر أحدَ أطراف النزاع داخل الشأن الليبي؛ لدعمها العسكري والاستخباراتي لحفتر، وهو ما قوَّض - إلى حدِّ بعيدٍ - قدرتها على لعب دور الوسيط والراعي لعملية السلام هناك. وغابت أيُّ أجندة اقتصادية وسياسية طيلة النزاع حتى بداية إعادة ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط.

### زمام المبادرة

منذ هزيمة حفتر على أعتاب طرابلس، والقاهرة تأخذ بزمام المبادرة لأول مرة منذ اندلاع الصراع في ليبيا. فكان أول رد فعل من الدولة المصرية في ٦ يونيو ٢٠٢٠، هو إطلاق مبادرة القاهرة لوقف النزاع المسلح وبدء عملية التفاوض بحضور المشير حفتر ورئيس مجلس النواب الليبي في طبرق عقيلة صالح. وطالبت مصر بتفكيك المليشيات المسلحة، واستكمال أعمال اللجنة العسكرية ٥٥٥ بجنيف، وتمثيل عادل لأقاليم ليبيا الثلاثة في مجلسٍ رئاسيٍّ ينتخبه الشعب الليبي تحت إشراف الأمم المتحدة، وتوحيد المؤسسات الليبية وإعادة بنائها<sup>١</sup>. وفي المقابل، قامت حكومة الوفاق في الغرب الليبي بالتصعيد ضد مبادرة القاهرة، واستأنفت هجومها على قوات حفتر، ونجحت في السيطرة على قاعدة الوطية جنوب شرق طرابلس. وعلى الصعيدين العربي والعالمي، لاقت مبادرة القاهرة ترحابًا دوليًا كبيرًا من أغلب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والعديد من الدول العربية. فقد نجحت مصر في كسب موقفٍ دوليٍّ لا بأس به لتدعيم موقعها في الصراع الليبي، خاصةً أن مبادرة القاهرة تُعدُّ أول مبادرة سياسية ذات بنود واضحة للبدء في عملية تفاوض تسعى إلى حل النزاع المسلح. كما أنها فتحت أفقًا للحوار مع الغرب الليبي. ولكن ظلَّ عنصر حل المليشيات وتصدُّر حفتر للمشهد يحولان دون إتمام أي عملية تفاوض ممكنة. كما كانت حكومة الوفاق - ومن خلفها تركيا - في حالة انتشاء بالنصر السريع والمباغت على قوات حفتر بعدما كانت طرابلس في مرمى نيران حفتر.

وفي ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، صعَّدت مصر من موقفها، وأفصح السيسي وشرع بشكلٍ كبيرٍ في إنفاذ خطواته الجديدة في ليبيا. ففي أثناء تفقُّده للمنطقة الغربية العسكرية، وضع السيسي خطَّ سرت-الجفرة خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه. كما طلب من القوات المسلحة أن تكون في كامل الاستعداد لتنفيذ مهام قتالية داخل مصر وخارجها، وأكَّد على شرعية أي تدخلٍ قد تقوم به مصر في ليبيا، والأخطر من ذلك أنه أفصح عن استعداده لدعم القبائل وتسليحها<sup>٢</sup>. ويعدُّ هذا اليوم نقلًا كبيرًا في شكل تدخل مصر في الصراع الليبي وطبيعته.

**منذ هزيمة حفتر على أعتاب طرابلس، والقاهرة تأخذ بزمام المبادرة لأول مرة منذ اندلاع الصراع في ليبيا. فكان أول رد فعل من الدولة المصرية في ٦ يونيو ٢٠٢٠، هو إطلاق مبادرة القاهرة لوقف النزاع المسلح وبدء عملية التفاوض بحضور المشير حفتر ورئيس مجلس النواب الليبي في طبرق عقيلة صالح**



لم تكن مصر - بحسب مصادر خارجية ومصرية - مؤيدةً لعملية احتلال طرابلس. وبعيدًا عن صحّة المصادر من عدمها، فالمؤكّد أن القاهرة لم تقدّم أيّ دعمٍ لوقف تفهقر حفتر العسكري وفقدانه لجميع محاور تقدّمه من الجنوب والشرق إلى العاصمة. وربما كانت هزيمته فرصةً حقيقيةً لمصر لفرض شروطها العسكرية على حليفها نفسه، وعضدت من هيمنتها على حلفها مع حفتر والإمارات العربية المتحدة، الحلف الذي انضمت إليه فرنسا مؤخرًا. فقد كان موقف فرنسا هو الآخر ضد عملية طرابلس.

وجاء خطُّ سرت-الجفرة خطًا فاصلاً لحدود الصراع لعدّة أسباب، بعضها يخضّ الشأن المصري بشكلٍ مباشر، وبعضها الآخر يخضّ القوى الغربية المتصارعة في ليبيا. فالسيطرة على مدينة سرت تعني التحكم في منطقة الهلال النفطي التي تحتوي على ٨٠% من النفط الليبي سهل الاستخراج، وكذلك حقول الغاز الطبيعي. ودول جنوب المتوسط الأوروبي ومصر لا يريدون لتركيا والميلشيات الإسلامية السيطرة على هذا الهلال وموارده. ويُعدّ منتدى غاز شرق المتوسط فرصةً كبيرةً لأوروبا للتخلّص من هيمنة الروس على تصدير الغاز ونقله إلى أوروبا، والتي تصل إلى ٤٠% من احتياجات أوروبا من الغاز. ويطمح هذا المنتدى إلى الحدّ من نفوذ تركيا وطموحها في التحوّل إلى أهم مركز لنقل غاز شرق المتوسط عالميًا. وهذا بالنسبة إلى مصر تهديد مباشر لأمنها القومي البحري والبري، بسبب إمكانية السيطرة على أربعة موانئ بحرية: الزويتينة، والبريقة، ورأس لانوف، والسدرة. فهذا الموقع يتيح لتركيا نقل معداتها العسكرية والمرتزة من سوريا إلى الشرق الليبي.

أما الجفرة، فلها وضع عسكري وأمني وجيو-سياسي شديد الحساسية بالنسبة إلى مصر. فأولاً تُعدّ الجفرة نقطة مفصليّة بين الغرب والشرق والجنوب الليبي، وهي نقطة قريبة من الحدود الشرقية الجنوبية مع مصر، وبها قاعدة جوية شديدة الأهمية من حيث قوة بنيتها التحتية وكونها مركز قيادة قوات حفتر. وتستطيع تركيا وحكومة الوفاق والتنظيمات الإسلامية المسلحة - طبقًا للرؤية الأمنية المصرية - شنّ هجماتٍ مختلفةٍ على مصر من ثلاثة محاور: الجنوب الشرقي، وهو يصل إلى العمق المصري في الجنوب الغربي، ما يعني إمكانية تهديد النوبة نفسها. ومن الشرق إلى الواحات وصولاً إلى خط الفيوم-ليبيا (والفيوم إحدى المحافظات المهمّة جنوب القاهرة والجيزة وبداية خط الصعيد المصري)، وهو خطٌ قديمٌ ويصعب السيطرة عليه، وكان وما زال أحد الخطوط المهمّة لتهديب العمالة غير الرسمية من مصر إلى ليبيا. وفي الشمال الشرقي داخل ليبيا، ستكون قوات حفتر مهذّدةً بهذه القاعدة والقوات المتمركزة بها من الفصائل المسلحة التابعة لحكومة الوفاق.

عسكريًا، وحتى بعد تفهقرها من خطوط طرابلس، تظلّ لقوات حفتر السيطرة الميدانية على أغلب الجغرافيا الليبية. ولكنها سيطرةٌ تظلّ هشّةً ومُعرّضةً للانقلاب بسبب اعتمادها على تحالفاتٍ قبليّةٍ قابلةٍ للتغيّر وتبادل المواقع والأدوار. الأمر الذي سيدفع مصر إلى إعادة ترميم شرعية جديدة وحشدّها لحضورها في الصراع الليبي.

**أما الجفرة، فلها وضع عسكري وأمني وجيو-سياسي شديد الحساسية بالنسبة إلى مصر. فأولاً تُعدّ الجفرة نقطة مفصلية بين الغرب والشرق والجنوب الليبي، وهي نقطة قريبة من الحدود الشرقية الجنوبية مع مصر، وبها قاعدة جوية شديدة الأهمية من حيث قوة بنيتها التحتية وكونها مركز قيادة قوات حفتر**

### استكمال الشرعيات والاستعداد الحربي المصري

تسارعت خطوات مصر بشدّة بعد مبادرة القاهرة نحو الاستعداد للحرب. وقد وصلت ذروتها في تفويض البرلمان المصري القوات المسلحة بالتدخل العسكري والقيام بما يلزم لحفظ أمن مصر القومي في ٢٠ يوليو ٢٠٢٠. وقد بدأ السيسي باتخاذ الخطوات اللازمة داخل الجيش منذ ٢٠ يونيو، ثم طلب من مجلس النواب الليبي تفويضه وإعطائه شرعية التدخل العسكري هناك، وبالفعل فوّضه المجلس في ١٤ يوليو ٢٠٢٠. لم يكتفِ السيسي بهذا التفويض، بل عقد مؤتمرًا كبيرًا للقبائل الليبية والقبائل المشتركة بين ليبيا ومصر وكذلك قبائل الواحات المصرية في ١٦ من يوليو ٢٠٢٠. وفي هذا المؤتمر، تمّ تفويضه أيضًا لدخول ليبيا وتقديم العون البشري له من أبناء القبائل. وقد أثار هذا المؤتمر العديد من أوجه النقد والمدح.

من الشرق، حضر ممثلون عن قبائل برقة التي تتألف من قبائل العبيدات والمغاربة والبراعة والمسامير والعواكير، والتي لها امتدادات داخل القطر المصري. وتشير الجزيرة إلى رفض قبيلة المغاربة لمؤتمر القبائل في مصر. ومن الجنوب، حضر ممثل قبائل التبو، وتسيطر هذه القبائل على الحدود مع السودان والتشاد، وهو المثلث المشهور بكونه أحد خطوط نقل السلاح العالمية حتى قبل سقوط القذافي، وهو مثلث شديد الحساسية لمصر أمنياً، كما أنه من المرجح أن يكون المثلث نفسه الذي ينتقل منه المرتزقة السودانيون الذين يقاتلون في صفوف حفتر. وحضر من الوسط قبائل المقارحة والقذافة وأولاد سليمان. وكذلك حضر من الغرب قبائل الورفلة وترهونة (وهما في صراع مع حكومة الوفاق وينتمي حفتر إلى الأخيرة) والجبل الغربي والأمازيغ. أما قبائل مصراته، فهي في صدام عنيف مع حفتر. وتجدر الإشارة إلى أن قبائل الغرب منقسمة على نفسها، وبعض أطرافها لا تدعم حفتر ولا حكومة الوفاق، ولكنها تطمح إلى عودة سيف الإسلام القذافي. فقبائل الصيعان والنوايل والعجيلات ورشفانة ضد حكومة الوفاق في الغرب لدرجة الحرب، ولكنها تدعم سيف الإسلام القذافي<sup>١</sup>.

غاب المشير حفتر عن اجتماع القبائل، الأمر الذي فسّره بعض المراقبين بانقلاب مصر عليه وانتهاء دوره. ولكنه يظل تفسيرًا غير مرجح. ففي الفترة الأخيرة أشيع أكثر من مرة أن كلاً من الإمارات ومصر أنهت علاقتها بحفتر، ومع كل مرة كان يظهر حفتر بشكل مدعوم وقوي من الطرفين. فبعد هزيمته في طرابلس، تداولت بعض الصحف والمصادر أنباءً عن هروب حفتر إلى فنزويلا وانتهاء دوره في الحلف المصري-الإماراتي. وبعدها بيومين كان حفتر يلتقي ببعض القيادات الألمانية في بني غازي. أما غيابها عن مؤتمر القبائل، فيحمل أكثر من وجه لتفسيره:

- ١- أن المشكلة والصراع لا يتعلّقان بثنائية حفتر-السراج.
- ٢- أن حفتر ليس الوحيد الذي يمثّل الجانب الليبي في الحلف المصري-الإماراتي داخل ليبيا.
- ٣- رسالة إلى الغرب الليبي أنه يمكن أن يتنحّى حفتر في حال التوافق على الرؤية المصرية.
- ٤- تنويع دور التدخل المصري وشرعيته.

**إن أهم الانتقادات التي وُجِّهت لمؤتمر القبائل الليبية هو أن هذه القبائل لا تمثل الشعب الليبي وتطلعاته. ولكن بعيدًا عن التطلعات، وفي ظل حرب أهلية طاحنة ومتداخلة بقوة مع صراع إقليمي ودولي، وأخذًا في الاعتبار طبيعة البنية الاجتماعية للاجتماع الليبي، فهذه القبائل حضور قوي في مصر وليبيا، وتربطها أواصر النّسب والتجارة والجغرافيا**

أما عن بحث مصر والإمارات عن إحدى الجهات أو الأشخاص الذين يمكن أن يخلفوا حفتر في الصراع، فليس مرتبطًا بانقلابهما على حفتر من عدمه، ولكن أحد أسبابه المركزية هو سوء حالته الصحيّة وتعرّضه لأكثر من وعكة صحيّة في السنة ونصف السنة الأخيرة.

إن أهم الانتقادات التي وُجِّهت لمؤتمر القبائل الليبية هو أن هذه القبائل لا تمثل الشعب الليبي وتطلعاته. ولكن بعيدًا عن التطلعات، وفي ظل حرب أهلية طاحنة ومتداخلة بقوة مع صراع إقليمي ودولي، وأخذًا في الاعتبار طبيعة البنية الاجتماعية للاجتماع الليبي، فهذه القبائل حضور قوي في مصر وليبيا، وتربطها أواصر النّسب والتجارة والجغرافيا. وبالطبع هناك تناقضات وانقسامات داخل القبائل نفسها، ولكن تظل لهذه القبائل التي مثلت في هذا المؤتمر قوة العصبية والحضور الاجتماعي والسيطرة الميدانية على مساحات واسعة من الأراضي. أما القبائل المصرية، فحسب بعض القيادات والعائلات، فهناك رغبة حقيقية في استقرار الأوضاع في ليبيا لأسباب ترتبط بالنّسب وحرية الحركة والتنقل والتجارة. وكذلك فإن الاقتصاد السياسي لمناطق مثل الساحل الشمالي تعتمد على السياحة الداخلية في مصر (قرى شواطئ الساحل الشمالي والغربي) والتجارة بين مصر وليبيا، علاوة على الاقتصاد غير الرسمي مثل تجارة الحشيش. وكلها اقتصاديات شديدة الهشاشة أمام أي زعزعة أمنية وعسكرية في المنطقة، حتى تجارة الحشيش نفسها تمّ التشديد عليها خوفًا من اختلاطها بالسلاح. وبالنسبة إلى الواحات مثل سيوة والداخلية والخارجة، فكلها تعتمد بشكل كبير على السياحة وبعض الزراعات. ولم يزدهر منذ اندلاع الحرب في ليبيا غير نوعين من التجارة: السلاح، وتهريب السجائر والسلع. إلا أن تجارة السلاح قد حوصرت بشكل كبير بحلول عام ٢٠١٥، وتصدّى الجيش والقبائل - خاصة في سيوة - لتهريب السجائر والسلاح والبضائع. ولكن جاء هذا بتكلفة عالية من ناحية التضيق الأمني وغلق رحلات الصحراء لمدد طويلة، خاصة أن التهريب أحد مصادر الرزق المهمة هناك. ولهذا يرى بعض المراقبين أن على مصر لَمّ شمل الفرقاء في ليبيا ومحاولة استيعاب الغرب الليبي وعدم معاداة القبائل هناك؛ لأنها هي الأخرى ترتبط بامتدادات عائلية وتجارية. فتداعيات الحرب الأهلية الليبية وتأثيراتها تمتد آثارها اليومية والحياتية إلى الكيلو ٢١ بمحافظة الإسكندرية.

وعلى الرغم من تنوع مواقف القبائل وتناقضها مع الاستراتيجية المصرية في ليبيا، فإن هناك تبنياً شبه كامل أيضاً لرؤية مصر الأمنية بخصوص الحدود وضرورة السيطرة على الجانب الغربي لمصر والجانب الشرقي لليبيا". إذ تمتد الحدود لما يزيد عن ١٢٠٠ كيلو متر، وكلها تصب بسهولة في عمق الوادي ويصعب تأمينها بشكل مُحكم. والأخطر من ذلك هو أنه في حال تحوّلت المنطقة الغربية إلى ساحة صراع بين الجيش المصري والتنظيمات الإسلامية المسلحة، فسنكون أمام خطوط مفتوحة ومنفلتة لتهريب السلاح والمقاتلين، وصحراء شاسعة للاختباء والمناورة.

**وعلى الرغم من تنوع مواقف القبائل وتناقضها مع الاستراتيجية المصرية في ليبيا، فإن هناك تبنياً شبه كامل أيضاً لرؤية مصر الأمنية بخصوص الحدود وضرورة السيطرة على الجانب الغربي لمصر والجانب الشرقي لليبيا**

وقد ربطت الدولة المصرية منذ وقتٍ طويلٍ بين الصراع في ليبيا وطبيعته والصراع في شمال سيناء، وبينهما والصراع الإقليمي. ويبدو أنها كانت على وعيٍ بطبيعته الاجتماعية، فقد عقدت المخابرات العسكرية ما يزيد عن ٢٠٠٠ لقاء - متنوعين في الأحجام والحضور والأهمية - بينها وبين شيوخ القبائل في الساحل الشمالي والغربي والواحات منذ عام ٢٠١٤، بحسب بعض شيوخ القبائل<sup>١٢</sup>. وربما يكون الرقم به قدرٌ من المبالغة، ولكن المؤكّد من الرصد الميداني هو قيام الدولة بعددٍ كبيرٍ جدًّا من اللقاءات بينها وبين شيوخ القبائل والعمد والوجهاء في هذه الأقاليم. فقد أصبحت المخابرات العسكرية ومؤسسة الجيش هي التي تدير العلاقة بين الدولة المصرية والمجتمعات المحليّة في هذه المناطق، وهذه كانت مهمّةً الداخلية المصرية في عالم ما قبل ٢٠١١. وقامت الدولة المصرية بتعزيز الإجراءات الأمنية وتشديدها في غرب البلاد. ثم عززت ذلك ببناء قاعدة محمد نجيب (تبعد عدّة كيلومترات عن شرق مدينة العلمين) وتطوير المنطقة العسكرية الغربية بسيدي براني. وقد انعكست هذه السياسات الأمنية والتشبيكات الاجتماعية على استقرار المنطقة الغربية كلها، وعدم قدرة الجماعات الإرهابية على اختراقها من نسيجها الاجتماعي والتمترس بها. ولم تختلف استراتيجية مصر في الداخل المصري كثيرًا عن استراتيجيتها في الداخل الليبي من حيث الطبيعة الاجتماعية. ففي الحالتين، اعتمدت على المؤسسات العسكرية والقوى الاجتماعية من القبائل والعائلات والسلفية العلمية في مصر وليبيا (الممثلة حاليًا في حزب النور في مصر، وامتدادها الوهابي في السعودية).

### إعادة التسليح المصري: الصراع، والأحلاف، والفرص

على الجانب العسكري المحض، فقد طوّرت مصر من قدراتها البحرية بشكلٍ ضخمٍ لمجابهة التحديات الأمنية والعسكرية في المتوسط، وقامت بتطوير سلاح الطيران ورفع كفاءته. والأهم من ذلك هو توسّع مصر مؤخرًا في المناورات الحربية، خاصةً البحرية منها. وتعمّدت مصر توجيه رسائل مباشرة لتركيا في تفوقها بحريًا، ووجود كل أشكال المضادات البحرية لمواجهة بعض التفوق التركي عليها في الفرقاطات، وتعمّدت المناورات المختلفة إظهار قوة مصر في عمليات الإنزال البحري والبرمائي. فمنذ عام ٢٠١٤، قامت مصر بنقله كبيرة في عملية التسليح، أبرز ملامحها هو تنويع مصادر السلاح. فقد احتلّت مصر المرتبة الثالثة عالميًا في واردات السلاح خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، ثم من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، وفق التقرير السنوي لـ «معهد ستوكهولم للسلام» الذي صدر في شهر آذار/مارس ٢٠١٩ و٢٠٢٠ عن تجارة السلاح في العالم. وقد زادت نسبة استيراد السلاح بـ ٢١٢% عن سنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، وكانت حصيلة مصر من استيراد الأسلحة على المستوى العالمي ٥.٨%. وأشار التقرير في خاتمته إلى أن أحد الأسباب في ارتفاع حصيلة مصر من واردات الأسلحة هو تأمين حقول الغاز في المتوسط. وفي عام ٢٠١٩<sup>١٣</sup>، كانت مصر ثاني أكبر مستورد للسلاح من ألمانيا بصادرات أسلحة ألمانية بلغت قيمتها ٨٠٢ مليون يورو. وحسب المعهد نفسه، فقد احتلّت فرنسا المركز الأول في صادرات السلاح لمصر، ثم روسيا، وفي المركز الثالث جاءت الولايات المتحدة الأمريكية. ومصر الآن في طريقها لإتمام واحدة من أكبر صفقات السلاح مع إيطاليا منذ الحرب العالمية الثانية. كما قامت مصر بإنشاء ما يُعرف بقوات التدخل السريع، وهي أقرب إلى جيشٍ خفيفٍ متنوّعٍ الأسلحة ويضمُّ قطاعاتٍ صغيرةً من كل سلاحٍ من الأسلحة التقليدية (طيران، بحرية، مشاة، مدفعية، مدرعات، قوات خاصّة)، وذلك لإضفاء عامل السرعة والمرونة على قواتها المنوطة بخوض حربٍ لا متوازية.

**فمنذ عام ٢٠١٤، قامت مصر بنقله كبيرة في عملية التسليح، أبرز ملامحها هو تنوع مصادر السلاح. فقد احتلت مصر المرتبة الثالثة عالميًا في واردات السلاح خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨**

ليس الهدف هنا هو العرض العسكري والتقني لقدرات مصر العسكرية مؤخرًا. ولكن يجب النظر إلى بعض الأمور تحديدًا، مثل رفع قوة البحرية المصرية وسلاح الطيران. فقد قامت مصر بشراء العديد من طائرات الرافال الفرنسية، كما قامت بإبرام صفقات مع باريس لتطوير ما لديها من طائرات الميج بشكل يقوم بعملية تحويل كامل في أسطولها بفضل تحديثها بأجهزة رادارات وملاحه جديدة. والأمر نفسه تم مع الروس عبر عدة صفقات من الطائرات، أبرزها الصفقة الأخيرة من السخوي ٣٥، التي أثارت غضب الجانب الأمريكي. وعلى مستوى البحرية المصرية، فقد شهدت طفرة كبيرة على مستوى السلاح والبنية التحتية أيضًا. فتم تزويد البحرية بالعديد من المقاتلات الجديدة وأربع غواصات جديدة من ألمانيا، والمروحيات، وكذلك ترسانة الصواريخ وبعض الفرقاطات. وكذلك قام الجيش المصري ببناء أرصفة جديدة في عدة موانئ. وتزامن ذلك مع بناء ثلاث قواعد عسكرية كبرى وتطويرها، اثنتان منها على الحدود الغربية وهما: سيدي براني ومحمد نجيب، والثالثة في الجنوب مع البحر الأحمر وهي: برنيس. هذا كله بجانب التسليح التقليدي المتمركز على الدبابات والمدرعات والمدفعية الثقيلة. وقد دعمت الإمارات والسعودية مصر ماليًا لإتمام هذه الصفقات.

إن السياق الذي تم فيه كل هذا التنوع في التسليح، هو أحد مفاتيح فهم صراع مصر في ليبيا وشرق المتوسط. ففي البداية، كان انقلاب الجيش محاصرًا دوليًا إلى حد بعيد ومحل نقد دائم على المستوى الدولي والحقوقى. وكان النظام تحت التهديد بقطع المعونة العسكرية التي يحظى بها الجيش من الولايات المتحدة منذ اتفاقية كامب ديفيد، أو الحد من هذه المعونة. فكانت أولى مناورات السيسي هي التسليح من الروس، ثم الاتجاه إلى فرنسا. فقد مثل الانسحاب والتهديد الأمريكي تهديدًا وتحديًا حقيقيًا، ولكنه أتاح فرصة كبيرة لمصر لتنويع مصادر السلاح. الأمر الذي تبعه قبول أوروبي بتسليح مصر لسببين: الأول إنعاش الخزينة الأوروبية نفسها، فالصفقات شديدة الإغراء ماليًا وضخمة جدًا، والثاني هو الإبقاء على مصر داخل المعسكر الغربي. وقد دعم مصر في ذلك تناقضات الصراع ليس فقط في شرق المتوسط، ولكن في الشرق الأوسط عمومًا، والدعم الكبير من الإمارات والسعودية، سواء الدعم المالي أو الدبلوماسي، وأخيرًا التعاون والتقارب الشديد مع إسرائيل. ولا ترجح إسرائيل بشكل عام تسليح مصر بشكل متطور، ولكنها لم تمارس أي ضغوط حقيقة لمنع ذلك بسبب تطورات الصراع أيضًا في المنطقة، وضرورة الإبقاء على حليف قوي أفضل من دولة فاشلة على حدودها.

وقد قادت عمليات التسليح هذه إلى ثلاثة نتائج مهمة:

**أولًا:** توطيد علاقات مصر بالجانب الأوروبي، وفك الضغط الدولي عليها بسبب مسألتها الانقلاب وحقوق الإنسان.

**ثانيًا:** تقارب وجهات النظر الأوروبية في مسألتها شرق المتوسط والصراع الليبي.

**ثالثًا:** تعزيز قدرات مصر العسكرية بشكل غير مسبوق، مما أتاح لها مزيدًا من القدرات السياسية والمناورة في ملف شرق المتوسط والتلويح بالحرب في ليبيا وأخذ زمام المبادرة.



وهنا كما نرى خلقت علاقة طردية وليست عكسية بين تطوُّر حدَّة الصراع وتراجع الدور الأمريكي وتنوُّع الأقطاب الدولية المختلفة في الصراع، وبين قدرات مصر الإقليمية. وقد استغلَّت مصر بشكلٍ قويِّ الهاجس السوري (اللاجئين وانهيار الدول والإرهاب) لدى الأوروبيين والرعب من موجاتٍ جديدةٍ من المهاجرين لتربط بين ثلاثة عناصر كبيرة كانت كفيلاً بإعادة تموضعها بالكامل في الصراع في شرق المتوسط، وهي: الجانب الأمني المحض وترتيباته في المتوسط، والجانب العسكري وتحوُّل مصر إلى قوة فاعلة عسكرياً وإقليمياً، وقدرة مصر على إعادة بناء أحلافها في المنطقة وتعزيد العلاقات مع الجانب الأوروبي والإسرائيلي.

وقد دخل الإعلام المصري - منذ إعلان السيسي سرت والجفرة خطًا أحمر - في مرحلة إعلام الحرب دون أدنى مبالغة، وعملت ماكينة البروباغندا بشكلٍ مكثفٍ. ولكن وسط كل هذا الصراخ والتهويل الإعلامي وحالة العسكرية الكبيرة، يمكننا أن نلمح خيطًا واضحًا داخل الإعلام يعكس توجه الدولة المصرية في الشأن الليبي كله، وهو «مصر تستعدُّ بجديَّة للحرب، ولكنها تسعى بجديَّة أيضًا إلى تجنبها».

إجمالاً، لقد أصبحت مصر مستعدَّةً على عدَّة أصعدة للحرب: الصعيد الاجتماعي (داخل مصر وداخل جانبٍ كبيرٍ من ليبيا)، واستكمال الإطار الشرعي والمؤسسي للحرب، والاستعداد العسكري والإعلامي. وقد مثَّل تعدُّد جهات التفويض التي حظي بها السيسي تقويصًا - طبقًا لرؤيته - لشرعية حكومة الوفاق التي تركز عليها تركيا من حيث إنها الحكومة المعترف بها دوليًا، ومن ثمَّ فتدخلها في ليبيا عسكرياً وأمنيًا واقتصاديًا وفيما يتعلَّق بترسيم الحدود جاء عبر اتفاقياتٍ شرعيةٍ بين حكومتين. كما نجحت مصر في استقطاب الموقف الفرنسي لصالحها. وقد شهد المتوسط تحرشات عسكرية بحرية بين الجانب التركي والفرنسي. وفي الشهر الأخير، بدأ الموقف التونسي في التغيُّر، حيث أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد أن شرعية الوفاق مؤقتةٌ ولا بدَّ من استبدالها.

### الوجود التركي في ليبيا: صراع الحدود والنفوذ والثروات

ازدادت أهمية ليبيا على المستوى الجيو-سياسي بالنسبة إلى تركيا بسبب الصراع على الغاز والموارد المتوسط. ومن ثمَّ فخسارة ليبيا لصالح الحلف المصري الإماراتي شيءٌ مُستبعد إلى الآن بالنسبة إلى الأتراك. فقد كان لدى أردوغان مشروع طموح لتوسيع نفوذ تركيا في الشرق الأوسط، وتعرَّز بشدَّة مع بداية الربيع العربي. ولكنه قد انتهى إلى خسائر متتالية منذ عام ٢٠١٣، بدءًا بمصر مع ٣٠ يونيو والإطاحة بحكم الإخوان المسلمين. وبعدها بدأ حكم حزب النهضة في تونس يتزعزع. وقضى التحالف الشعبي في العراق - بمعاونة القوى الدولية وتحديدًا بغطاءٍ جويٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية - على مغامرة أنقرة والرياض في شمال العراق (وتحديدًا محافظة نينوى وعاصمتها الموصل) من خلال ما عُرف إعلاميًا حينها بثورة العشرات السنية التي أسهمت في ظهور تنظيم داعش لاحقًا. وكذلك تشارف حرب تركيا في سوريا ودعمها للفصائل الإسلامية المسلحة على الانتهاء، ولم يبقَ للأتراك غير إدلب وبعض مناطق النزاع

**ازدادت أهمية ليبيا على المستوى الجيو-سياسي بالنسبة إلى تركيا بسبب الصراع على الغاز والموارد المتوسط. ومن ثمَّ فخسارة ليبيا لصالح الحلف المصري الإماراتي شيءٌ مُستبعد إلى الآن بالنسبة إلى الأتراك**

مع أكراد سوريا في الكنتونات الثلاثة. وحتى عام ٢٠١٣ بدت الخريطة في المنطقة أن تكون تركية، حيث كاد نفوذ تركيا أن يمتدّ من تونس مرورًا بليبيا ومصر وصولًا إلى الشام والعراق. ولا يتبقى لأنقرة الآن إلا الغرب الليبي فقط. وتعدّ ليبيا وموانئها بوابةً مهمةً لأفريقيا تطمح تركيا في الاستحواذ عليها لبسط مزيدٍ من نفوذها على أفريقيا والتمدّد جنوبًا والتحكّم بالبوابة الشمالية.

للأتراك والقطريين وجودٌ في ليبيا بأشكالٍ مباشرة وغير مباشرة. فهما يمولان القوات التابعة لحكومة الوفاق ويدعمانها بشكلٍ عسكريّ. ويوجد خبراء عسكريون أتراك بشكلٍ شبه دائم مع حكومة الوفاق. بينما توجد قطر بشكلٍ أكثر كثافةً في المجال الإعلامي والتجاري. ويجب الإشارة إلى أن الدوحة قد عمّقت من علاقتها التجارية والاقتصادية مع قبائل الغرب الليبي قبل اندلاع الثورة الليبية بسنوات، حيث وصلت العقود المبرمة بين الدولتين إلى حجم استثمارات بـ ١٠ مليارات دولار أمريكي مع ليبيا في ذلك الوقت<sup>١٥</sup>. وكذلك فحجم الاستثمارات التركية الخاصة وعبر شركات تابعة للحكومة في مجالات عدّة هو الآخر شديد الضخامة، خاصةً في مجال البناء والإعمار وقطاعات أخرى. فلدى تركيا ما يقرب من ١٥ مليار دولار من الالتزامات التعاقدية غير المدفوعة في ليبيا<sup>١٦</sup>.

إن الوجود التركي في تناقضٍ بنيويٍّ ضخمٍ مع الوجود المصري. فأولاً: إن الدولتين في حالة صراعٍ عنيفة منذ عام ٢٠١٣. وثانياً: تؤكّد مصر على عدم قبولها لتكرار النموذج السوري على حدودها الغربية. وثالثاً: دعم أنقرة للحركات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، أحد أهم أسباب التوتّر بين الدولتين. ورابعاً: تخشى القاهرة من صعوبة السيطرة على التنظيمات الإسلامية المسلحة التي تعادي النظام المصري بشكلٍ حربيٍّ في سيناء وفي الوادي، وخاصةً تنظيمي القاعدة وداعش. وأخيراً: الصراع على غاز المتوسط. فكلتا الدولتين تطمح إلى أن تصبح مركز تسييل الغاز وتصديره ونقله. ولكن هناك أمر قد يربك البعض في هذه المسألة. فاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين حكومة الوفاق وتركيا تمنح مصر مساحةً تزيد بمقدار ٣٥ ألف كيلو متر مربع لحدودها البحرية الاقتصادية. ومع ذلك، فقد رفضت مصر الاتفاقية. ومرة أخرى، فإن الشأن الليبي بالنسبة إلى مصر شديد التعقيد من الناحية الأمنية، وقد أعلنت مصر كثيرًا عدم قبولها لحضور الأتراك عسكريًا بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. وكذلك فإن اتفاقية ترسيم الحدود لن تصمد كثيرًا أمام القانون الدولي، لمخالفتها قانون البحار بشكلٍ صريحٍ؛ لأنها ببساطة تستثني جزر اليونان وتتجاوزها على الخريطة. ولذلك تستغلّ مصر هذه الاتفاقية لتعزيز موقعها أمام اليونان، ولكنها لا تقبلها ولا تعترف بها. كما أن قيام تركيا بنقل المقاتلين من سوريا إلى ليبيا يستدعي مزيدًا من الاستنفار المصري. وتشير بعض التقارير إلى نقل تركيا لمقاتلين سوريين من إدلب، بعضها يقدرهم بـ ٩ آلاف مقاتل وبعضها بـ ١٤ ألف مقاتل<sup>١٧</sup>.

ولذلك يظلُّ من الممكن أن تقبل مصر بالتفاوض والتوصل إلى حلٍّ سياسيٍّ مع حكومة الوفاق، ولكن يظلُّ من المستبعد أن تقبل بحضور أنقرة على حدودها.

**ولذلك يظلُّ من الممكن أن تقبل مصر بالتفاوض  
والتوصل إلى حلٍّ سياسيٍّ مع حكومة الوفاق، ولكن  
يظلُّ من المستبعد أن تقبل بحضور أنقرة على حدودها**

### لماذا تخشى مصر من التنظيمات الإسلامية المسلحة والمرتزقة؟

أشارت حكومة الوفاق وتركيا في أكثر من مناسبة إلى تفههما لقلق مصر الأمني ومشروعيته. وذهبت حكومة الوفاق إلى أبعد من ذلك، مستشهدةً بأن من انتقم لمقتل المصريين في ليبيا وأخرج تنظيم داعش من درنة هي القوات التابعة لحكومة الوفاق، وأن كلاً من تركيا وحكومة الوفاق لم يظهر أي نوايا عدائية للداخل المصري. إلا أن القاهرة ترفض ذلك لعدة أسباب:

أولاً: أن طبيعة القوى الإسلامية الموجودة من الناحية الأيديولوجية وتتبع مساراتهم الاجتماعية أمرٌ يبعث مصر على القلق الدائم. فأغلب المقاتلين ينتمون عقائدياً وتنظيمياً للسلفية الجهادية، ولديهم هذا الانتماء الفضفاض والسائل لتنظيم القاعدة، والبعض الآخر ينتمي لداعش مباشرةً. ومن الأمثلة التابعة للقاعدة والسلفية الجهادية أبناء الشيخ رفاعي سرور (الذي كان يقطن حي المطرية بالقاهرة حتى وفاته في عام ٢٠١٢)، والذي قُتل ولده عمر في ليبيا عام ٢٠١٨. وكانت ليبيا حاضنةً لتنظيم «المرابطون» بقيادة هشام عشاوي أحد ضباط الصاعقة المصرية سابقاً قبل انضمامه لتنظيم أنصار بيت المقدس في سيناء. كما أنه يُنظر إلى السلفية الجهادية على أنها بشكل عام كانت داعمةً لقوى الإخوان المسلمين في حربها ضد النظام المصري بعد الإطاحة بها من الحكم في عام ٢٠١٣. وهناك عدّة تنظيمات مسلحة تابعة للإخوان المسلمين في ليبيا. وعلى كل، فإن القاهرة لا يهمها أسماء التنظيمات في حد ذاتها، ولكن ما يهمها هو طبيعة تكوينها الفكري والقتالي. فنموذج سوريا وليبيا وحتى سيناء يشهد تحولاً دائماً في أسماء المليشيات المسلحة وخريبتها بها. ومن ثمّ فإن مصر لا تقبل هذا النموذج بشكل واضح على حدودها، كما أنها تسعى بكل جهدها إلى عدم السماح لهذه التنظيمات بالسيطرة على موارد النفط والغاز، ومن ثمّ تدعيم قوتها العسكرية والاقتصادية مثلما حدث مع تنظيم داعش في العراق. كما أن ذاكرة مصر ما زالت مستحضرةً النموذج السوداني الذي أتاح مناطق تدريب وإعداد لكوادر الجهاد والجماعة الإسلامية والقاعدة في التسعينيات.

ثانياً: هناك صعوبة حقيقية في قدرة الإسلاميين المعتدلين على السيطرة على القوى التي تقع على يمينهم والأكثر راديكاليةً في حال سيطرتهم على الحكم أو في أثناء الصراع، وهذا هو الحال في سوريا وليبيا، وكان هو الحال نفسه في مصر قبل ٣٠ يونيو. كما أن قتال الجانب الإسلامي المتشدّد مع بعضه البعض أمرٌ يندّر دائماً بحالةٍ من الفوضى والعنف الشديد مثلما حدث بين تنظيم داعش وجبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا.

ثالثاً: حينما يتعلّق الأمر بالمرتزقة غير العقائديين، وهذه الحالة مرشحة جداً في ليبيا، فكثير من المرتزقة الذين يتّم جلبهم من سوريا - سواء عبر الأتراك أو الروس - يأتون بدافع العوز المالي<sup>٨</sup>. ولذلك تخشى القاهرة من تكرار النموذج السوري مرةً أخرى. فالفصائل السورية الآن بعد تراجع الدعم المالي الخليجي والتركي لها، ينقضّ بعضها على بعض في عمليات نهبٍ وقتالٍ مستمرّ على الموارد والنفوذ.

**ربما لا توجد نوايا أو تصريحات من قبل الأتراك أو حكومة الوفاق تشير إلى دوافع هجومية على مصر، ولكن القاهرة لا تقبل بأن يتحوّل الأمر إلى ورقة ضغطٍ عليها في صيغة الأمن الداخلي المصري مقابل ترك ليبيا بالكامل لهم**

أخيرًا: ربما لا توجد نوايا أو تصريحات من قبل الأتراك أو حكومة الوفاق تشير إلى دوافع هجومية على مصر، ولكن القاهرة لا تقبل بأن يتحوّل الأمر إلى ورقة ضغطٍ عليها في صيغة الأمن الداخلي المصري مقابل ترك ليبيا بالكامل لهم، أو تهديد مصر لاحقًا والضغط على النظام لإسقاطه وعودة الإسلاميين إلى الحكم. ومرة أخرى، إن الأجهزة الأمنية في مصر تربط ما يحدث في شمال سيناء بليبيا وبالوضع الإقليمي لتحركات الجماعات الإسلامية المسلحة في المنطقة. ولهذا وضعت مصر خطّ سرت-الجفرة خطًا فاصلًا لتدخلها العسكري المباشر في ليبيا.

### تناقضات الأحلاف واحتمالية الحرب

إن ما يحدث في ليبيا هو حربٌ أهليّة ذات طابعٍ مناطقيّ بين الشرق والغرب والجنوب، وفي الوقت نفسه حربٌ أهليّة ممتدّة ومرتبطة بحربٍ إقليمية واسعة منذ عام ٢٠١١ تتداخل فيها عدّة قوى دولية. إلّا أن الملف الليبي يشتعل في الوقت نفسه الذي تبدأ فيه التحالفات الإقليمية بالتماسك والتحديد. وذلك على عكس أغلب الملفات الأخرى. ففي سوريا مثلًا كان موقف السعودية والإمارات متوافقًا مع تركيا في ضرورة دعم الحركات الجهادية ضد بشار الأسد وإسقاطه، وكذلك اتفقوا جميعًا على الملف اليمني، ولكنهم كانوا في صراعٍ حادّ على مصر قبل ٣٠ يونيو وبعدها. وكانت مصر ضد كل من تركيا والسعودية وقطر والإمارات في سوريا. ولكن في ليبيا الآن، فإن التناقضات بين الأحلاف أقل وطأة وأكثر وضوحًا. فهناك الحلف المصري الإماراتي السعودي ضد الحلف القطري التركي. والجانب الأوروبي يميل أكثر فأكثر إلى موقف مصر. والخلاف بين فرنسا وإيطاليا يتضاءل هو الآخر. أما بريطانيا فعلى الرغم من دعمها لحكومة الوفاق، فإنها بعيدة عن الملف الليبي كثيرًا في السنوات الأخيرة، خاصةً أن استراتيجيتها في التدخل عام ٢٠١١ محلّ نقدٍ داخليّ شديد، وهي متهمّة بأنها السبب في خلق دولة فاشلة في جنوب المتوسط.

يُعدّ الروس فقط هم أكثر الأطراف الفاعلة في الملف الليبي تناقضًا. فهناك حرب تجارب لأسلحة الدفاع الجوي والطائرات المُسيّرة بين الأتراك والروس على الأراضي الليبية. ومن الصعب على روسيا القبول بوقوع ليبيا في يد الأتراك ومن خلفهم الولايات المتحدة. خاصةً أن الملف الليبي يشكّل غصةً في الحلق لموسكو. فليبيا القذافي كانت أحد منافذ روسيا للمياه الدافئة، ويشعر الروس أن الناتو قد أقصاهم منها في عام ٢٠١١. ولكن في الوقت نفسه، فإن تحالفات الغاز بين مصر ودول شرق المتوسط تهدّد النفوذ الروسي في هيمنته على تصدير الغاز لأوروبا. وهكذا تتشابك المصالح التركية والروسية مرةً أخرى على الرغم من قصفهم العسكري لبعضهم البعض بشكلٍ غير مباشر.

تسعى الولايات المتحدة إلى تأجيل أي قراراتٍ تجاه ليبيا حتى الانتهاء من الانتخابات الرئاسية بها. ومواقفها إلى الآن تتسم بالتناقض تجاه هذا الملف وعدم الحسم فيه. ويرجّح أن الموقف الأمريكي لن

**في الوقت نفسه، فإن تحالفات الغاز بين مصر ودول شرق المتوسط تهدّد النفوذ الروسي في هيمنته على تصدير الغاز لأوروبا. وهكذا تتشابك المصالح التركية والروسية مرةً أخرى على الرغم من قصفهم العسكري لبعضهم البعض بشكلٍ غير مباشر**

يكون هو المحدّد الرئيس لخفض حدّة الصراع في ليبيا أو تصعيده. فالاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مرتبكة منذ وقت طويل وذات طبيعة انسحابية. والشواهد على ذلك كثيرة، ومنها عدم تحرك الولايات المتحدة بأي شكلٍ جادٍ لردع حفتر عن محاولة احتلال طرابلس، أو ردع الأتراك عن عدم جلب المرتزقة من سوريا.

إن تماسك الأحلاف هذا يُنذر بتصاعد حدّة الصراع ومحاولات حسمه. فقد تحوّلت ليبيا إلى مسرح عنيف لاستعراض القوى الإقليمية المختلفة وتسايقها<sup>١</sup>. فالآن تمارس هذه الأحلاف لعبة رسم الحدود وقواعد اللعبة وخطوطها الحمراء. فقد رسمت مصر خط الجفرة-سرت، وأظهرت استعدادًا كبيرًا للتحرك العسكري، وقد بعثت فرنسا - كما تشير بعض التقارير - برسالة واضحة للأتراك بأنه لن يُسمح بوجود قواعد عسكرية تركية متطورة في ليبيا، وكانت رسالة قاسية، حيث دُمرت أجهزة الدفاع الجوي التركي بقاعدة الوطية بعد نصبها مباشرة، وفي أثناء وجود وزير الدفاع التركي. كما أن الدول الأوروبية لم تبدِ أيّ اعتراض أو إدانة لهذه الواقعة. وكذلك لم تعلن أيّ دولة مسؤوليتها بشكلٍ رسميٍّ عنها. وقد أدان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان «الدعم العسكري المتزايد» لتركيا لحكومة الوفاق الليبية «في انتهاكٍ مباشرٍ لحظر الأمم المتحدة». وقبل ذلك، صعدت باريس موقفها تجاه التدخلات التركية في ليبيا، واصفةً إياها بـ «غير المقبولة»، ومؤكّدة أن «فرنسا لا يمكنها السماح بذلك»، وفق ما صدر عن الإليزيه. وكذلك صرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية أنيس فون دير مول في بيانٍ شديد اللهجة أن انتهاكات الحظر - ولا سيما من جانب تركيا - هي «العائق الرئيس أمام تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا»<sup>٢</sup>.

وفيما يتعلّق باحتمالية نشوب حربٍ بين مصر وتركيا في ليبيا، فالأمر متوقّف على تحرك الأتراك نحو سرت. وفي خلال الشهر الماضي، كانت تصدر أخبار يومية عن اقتراب اندلاع معركة كبرى في سرت، وعن حشود عسكرية ضخمة من قبل حكومة الوفاق، ولكن شيئًا لم يحدث إلى الآن. ولكن إذا وقعت هذه المعركة، فأغلب الظن أن الدخول العسكري المصري سيقع هو الآخر. وستقوم تركيا بالتصعيد من خلال إرسال المزيد من المقاتلين من سوريا وتحويل الصراع، إضافة إلى تدعيم حضورها العسكري بمزيدٍ من الخبراء العسكريين ومراكز القيادة للمعارك. وهو ما سيستدعي تدخّل القوى الأوروبية والسعودية والإمارات بشكلٍ عسكريٍّ أكبر.

وعلى الرغم من أن العنف والقتل قد دارت رحاهما في ليبيا، ولكن في حالة تدخّل القبائل من خلال مصر سيزداد الأمر حدّةً بسبب تفاقم النزعات الثأرية المتوقع حدوثها هي الأخرى.

وعلى الرغم من تصعيد مصر لحدّة الصراع بقوة، وإظهار أنيابٍ عسكرية كبيرة، فقد كان لدى القاهرة أجندة سياسية أيضًا. ففي البداية سخر كلٌّ من الأتراك وحكومة طرابلس وحلفائهم من الإسلاميين من مبادرة القاهرة. وتمحورت السخرية حول أنه لا يمكن للطرف المهزوم إملاء شروطه السياسية. ولكن مؤخرًا قبل الأطراف الليبية بمبادرة وقف إطلاق النار. وقامت حكومة السراج بشكر السيسي نفسه وليس مصر فقط.



**ستتبع مصر الاستراتيجية نفسها والنهج نفسه كما سنرى من خلال اتفاقية ترسيم الحدود مع اليونان. ولكنها هذه المرة ستقوم بتوسيع رقعة الحلفاء؛ إذ أصبح الحلف المناهض لتركيا يشتمل على كل من مصر وفرنسا واليونان، وربما تنضم إليه إيطاليا، وإسرائيل التي أصبحت الآن داعمة لمصر كذلك**

منذ ذلك الوقت ومصر تقوم باستراتيجية حرجة جدًا، وهي الدفع بالصراع إلى حافة الحرب مع ترك قرار الحرب للخصم وليس لها. هذه الاستراتيجية ناجعة حتى الآن؛ ولذلك فأمر إشعال الحرب يبدو أنه في أنقرة.

ستتبع مصر الاستراتيجية نفسها والنهج نفسه كما سنرى من خلال اتفاقية ترسيم الحدود مع اليونان. ولكنها هذه المرة ستقوم بتوسيع رقعة الحلفاء؛ إذ أصبح الحلف المناهض لتركيا يشتمل على كل من مصر وفرنسا واليونان، وربما تنضم إليه إيطاليا، وإسرائيل التي أصبحت الآن داعمة لمصر كذلك. وهناك تسارع في وتيرة التحالفات وفرض أمر واقع جديد قبل الانتخابات الأمريكية.

#### **اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان: المحددات والفرص**

إن أمواج البحر المتوسط لا تتوقف عن التقلبات العنيفة، خاصة في شرقه. ففي الشهور الماضية، اشتدت حدة الصراع التركي-المصري في ليبيا بشكل بات يُنذر بأن حربًا ضروسًا بين الدولتين على وشك الاندلاع. فقد وضعت مصر خطًا فاصلاً للحرب، وهو خط الجفرة-سرت، وهو ما لم تخرقه تركيا أو قوات حكومة الوفاق إلى اليوم. ولكن مصر لم تكتف بالمضي قدمًا وإعادة بلورة الصراع وتأطيره عبر هذه الخطوة، لتدشن مصر واليونان خطوة جديدة باتفاق ترسيم الحدود البحرية والمياه الاقتصادية بين الدولتين، لتصبح أنقرة في وضع إقليمي شديد الصعوبة داخل المتوسط. فهل يُعدُّ ترسيم الحدود المصري اليوناني خطوة جديدة لاشتعال الصراع في شرق المتوسط أم خطوة نحو استقرار أواجه؟

يحاول هذا الجزء من الورقة تقديم تقدير موقف يرصد التداعيات القانونية والإقليمية والدولية لهذه الاتفاقية، والسيناريوهات المحتملة لها.

#### **المحور الأول: ملامح الاتفاق وحدوده**

على الرغم من التقارب اليوناني-المصري في السنوات الست الماضية من الناحية الإقليمية والاقتصادية، فإن الخلاف بين الدولتين حول ترسيم الحدود البحرية بينهما كان محل نزاع لأكثر من ١٣ عامًا. واشتدَّ الخلاف حول هذه الحدود بعد عام ٢٠١٠ حينما اكتشفت هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية وجود ١٢٢ تريليون قدم مكعب أو ٣٤٥٥ مليار متر مكعب من الغاز، وكذلك وجود ١,٧ مليار برميل من النفط في المنطقة<sup>٢١</sup>. ثم عَجَّ جنوب شرق المتوسط بالثورات والحروب منذ عام ٢٠١١، حيث أسقط الناتو نظام القذافي ومن ثمَّ دخلت ليبيا في أتون حربٍ أهليَّة-إقليمية ممتدَّة، ودخلت مصر في حالة عدم استقرار طويلة امتدَّت حتى عام ٢٠١٥، ثم بدأت في الاستقرار النسبي بعدها. وقد عمَّق عدم الاستقرار والرغبة في الاستحواذ على الموارد الصراع في شرق المتوسط، خاصة في ظل استراتيجية الولايات المتحدة بالانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط، وعدم قدرة الأوروبيين - خاصة فرنسا وإنجلترا وألمانيا - على حسم النزاعات به وتسويتها، وبالتحديد في ليبيا.

وقد عمّق عدم الاستقرار والرغبة في الاستحواذ على الموارد الصراع في شرق المتوسط، خاصة في ظل استراتيجية الولايات المتحدة بالانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط، وعدم قدرة الأوروبيين - خاصة فرنسا وإنجلترا وألمانيا - على حسم النزاعات به وتسويتها، وبالتحديد في ليبيا

حاولت مصر والعديد من دول شرق المتوسط - باستثناء تركيا ولبنان - بناء مبادرة غاز شرق المتوسط، وقامت مصر بترسيم حدودها مع قبرص. فقد وقعت الدولتان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، وقبلها قامت كل من إيطاليا واليونان بترسيم حدودهما البحرية أيضًا.

### الملاحق القانونية:

التزمت الاتفاقية المصرية-اليونانية بقانون البحار لسنة ١٩٨٢ بشكل صارم، ولم توقع عليها تركيا بسبب خلافاتها مع قبرص اليونانية واليونان. وحدد قانون البحار المناطق البحرية للدولة انطلاقًا مما سُمي «خط الأساس»، وقسمها إلى المياه الداخلية التي تشمل كل أشكال المياه من بحيرات وممرات مائية داخل خط أساس الدولة، والمياه الإقليمية التي تطبق الدولة فيها قوانينها وتضع فيها قواعد المرور البريء، ومداهها ١٢ ميلًا أو ٢٢ كيلومترًا.

أما المنطقة المتلاصقة، فهي تشكّل ٢٢ كيلومترًا إضافية، ولا توجد سيادة مطلقة للدولة عليها، لكنها تتعلق بأربعة موضوعات: «الجمارك والضرائب والهجرة والتلوث»، والمنطقة الاقتصادية، وتبلغ ٢٣٠ ميلًا أو ٣٧٠ كيلومترًا من خط الأساس، حيث يكون للدولة الحقّ الخالص في استغلال الموارد الطبيعية.

إلا أن قاعدة الـ ٢٣٠ ميلًا لا تنطبق على المتوسط؛ لأن عرضه لا يتجاوز ٤٠٠ كيلو متر. ولذلك نصّت الاتفاقيات على تقسيم الحدود بشكل عادل بين الدول المتجاورة والمتقابلة. وهو ما ينطبق على الحالة بين مصر واليونان. فكلتاهما متقابلتان عند جزيرة كريت وبعدها. وهو ما التزمت به الاتفاقية الأخيرة. وتجنّبت الاتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين من ناحية شرق جزيرة رودس، وذلك حتى تحسم اليونان خلافاتها البحرية مع أنقرة حول هذه الجزر، وتحديدًا حول أحقيتها في المياه الاقتصادية. فطبقًا لقانون البحار، فإن هذه الجزر من حقها أيضًا أن تحظى بمياه اقتصادية، حيث يحقّ للدول صاحبة السيادة على الجزر التنقيب واستغلال الثروات الطبيعية بها.

وثعدّ خطوة تأخير الترسيم الشرقي بادرةً طيبةً تجاه أنقرة، حيث دعتها اليونان إلى تدشين تفاوض جديد لترسيم الحدود وحذو خطى مصر وإيطاليا في هذا الشأن. كما أنها خطوة تسعى إلى استقرار الوضع في شرق المتوسط من الناحية القانونية والالتزام بالقانون الدولي، ومن ثمّ حسم الخلافات عبره. كما أنه في حالة الوصول إلى تسوية مرضية بين تركيا وقبرص، فقد يكون هناك فرصة لخلق مساحة مشتركة للمياه الاقتصادية بين مصر وتركيا، وهو ما قد يمهد لفتح أفق جديد بين الدولتين لتشارك غاز شرق المتوسط في هذه المنطقة وكبح وتيرة الصراع بينهما.

**و تُعدُّ خطوة تأخير الترسيم الشرقي بادرةً طيبةً تجاه أنقرة، حيث دعتها اليونان إلى تدشين تفاوضٍ جديدٍ لترسيم الحدود وخطوط مصر وإيطاليا في هذا الشأن. كما أنها خطوةٌ تسعى إلى استقرار الوضع في شرق المتوسط من الناحية القانونية والالتزام بالقانون الدولي، ومن ثمَّ حسم الخلافات عبره**

### التداعيات والآثار القانونية المترتبة عليها:

أوجز وزير البترول الأسبق أسامة كمال، وكذلك وزير الخارجية المصري سامح شكري، ووزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس<sup>٣٢</sup>، أوجزوا تداعيات الاتفاقية من الناحية القانونية فيما يلي:

- ١- حق الدول التي تمارس حقوقاً على مناطقها الاقتصادية في إصدار نشراتٍ بحريّةٍ تلتقطها أجهزة الراديو على السفن الملاحية المارة، تحدّد فيها إمكانية المرور من عدمه.
- ٢- القيام بأعمال التنقيب أو البحث أو المسح السيزمي أو الأعمال العسكرية.
- ٣- يمكن لمصر واليونان القيام بكل عمليات البحث والتنقيب، كلّ في منطقته الخاصة، دون مشاكل، ويمكن أن تقوم شركات التنقيب العالمية بضخّ استثماراتٍ في تلك المناطق بعد أن اكتسبت الصفة القانونية، وثبت خضوعها للدولة صاحبة الحق في البحث والتنقيب عن الثروات.

وكان هناك إصرار شديد من جانبي وزيري الخارجية على التأكيد على قانونية الاتفاقية والتزامها بالقانون الدولي وقانون البحار على عكس اتفاقية ترسيم الحدود بين أنقرة وحكومة الوفاق، التي قال عنها الجانب اليوناني إن مكانها هو صفيحة المهملات<sup>٣٣</sup>.

ويؤكّد الباحث على أن اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر واليونان من الصعب جدًّا أن تواجه أي صعوباتٍ قانونيةٍ على المستوى الدولي. وسيتمُّ إبداعها بسهولة في الأمم المتحدة على عكس اتفاقية أنقرة-الوفاق التي تواجه تحدي قانون البحار الذي لم توقع عليه تركيا في عام ١٩٨٢، وكذلك رفض الولايات المتحدة والعديد من دول الاتحاد الأوروبي للاتفاقية. كما أن الاتفاقية المصرية اليونانية تتناغم مع اتفاقياتٍ أخرى مثل القبرصية-المصرية واليونانية-الإيطالية، ولن تواجه أي مشاكل مع إسرائيل ولبنان وسوريا.

### **حسابات طرفي الاتفاق: المحددات (سؤال المصالح والأهداف)**

لا يمكن فهم إنجاز الاتفاقية بين مصر واليونان دون وضعها في سياقها في الصراع الإقليمي أولاً، وثانياً الضغط الاقتصادي على البلدين لضرورة البدء في التنقيب واستخراج الغاز والموارد لعبور أزماتها الاقتصادية، وثالثاً تحجيم الدور التركي وتضييق الخناق على أنقرة عسكرياً وأمنيّاً واقتصادياً، فالاتفاق يقلّص مياه أنقرة، ويقطع نظرياً الطريق على خطوطها الأمنية والعسكرية مع حكومة الوفاق في ليبيا، ويسمح لليونان ومصر بالتمدّد أكثر في المتوسط، خاصةً في ظل الضعف الأوروبي واتهام أنقرة بالتحرش بالسفن الفرنسية في اليونان والتعدي المتكرّر على السيادة القبرصية عبر التنقيب الدائم ليس فقط في مياهها الاقتصادية، ولكن داخل حدود مياهها السيادية<sup>٣٤</sup>. فقد «أعلنت باريس الأربعاء (١٧ يونيو ٢٠٢٠) أن سفناً تركيةً قامت بعمل «عدواني» ضد سفينة فرنسية في البحر المتوسط، ودعت حلف شمال الأطلسي إلى التعامل مع تصرفات أنقرة «العدائية» تجاه أعضائه. واعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية أن التدخل التركي في ليبيا عائقٌ أمام تحقيق السلام في ليبيا. من جانبها، نفت أنقرة اتهامات باريس<sup>٣٥</sup>. «وفي أغسطس/آب المنصرم، أرسلت تركيا سفينة استكشاف وأسطولاً بحريّاً صغيراً لإجراء مسح في المياه التي تعتبرها اليونان ملكاً لها بموجب معاهدات ما بعد الحرب. لكن اليونان ردّت بإجراء مناوراتٍ بحريّةٍ مع العديد من حلفاء الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة في استعراضٍ للقوة من جانبها»<sup>٣٦</sup>.

## لا يمكن فهم إنجاز الاتفاقية بين مصر واليونان دون وضعها في سياقها في الصراع الإقليمي أولاً، وثانياً الضغط الاقتصادي على البلدين لضرورة البدء في التنقيب واستخراج الغاز والموارد لعبور أزمتها الاقتصادية، وثالثاً تحجيم الدور التركي وتضييق الخناق على أنقرة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً

ومن هذه العناصر السابقة، يمكن رصد عدّة مصالح وأهداف لكلّ من اليونان ومصر: أولاً: إعادة ترسيم الحدود بين أنقرة وحكومة الوفاق، لا يمكن لها الصمود أمام القانون الدولي وتحديداً قانون البحار الذي يتسم بصرامة شديدة. فلا يمكن تجاوز الجزر اليونانية بأي حال من الأحوال بسبب مواقعها الجغرافية ومساحتها. فطبقاً لقانون البحار، فهذه الجزر حتى وإن كانت غير مأهولة فلها الحق في حدود اقتصادية. ومن ثمّ استغلّت مصر اتفاقية الترسيم التي قامت بها أنقرة للضغط على الجانب اليوناني لتحسين شروط التفاوض، ولكنها كانت حاسمةً لموقفها من الاتفاقية منذ اللحظات الأولى.

**ثانياً:** تريد مصر اقتلاع أو تهميش دور الجانب التركي في ليبيا وشرق المتوسط، لأسباب أمنية وعسكرية مرتبطة بالصراع القائم بين القاهرة وأنقرة ودعم الأخيرة للجماعات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين. وكذلك «يقطع الاتفاق مع اليونان الطريق العسكري بين طرابلس وأنقرة، وتقليص طموح تركيا في استراتيجيتها الجديدة (الوطن الأزرق)»<sup>٣٧</sup>.

**ثالثاً:** اتفاقية الترسيم بين مصر واليونان تضمن لمصر عدّة مكاسب، منها تعزيز الدور المصري في ليبيا، وانخراط مصر في استخراج وتصدير الغاز وتصديره، ودور مصريّ أكبر من ناحية العمالة والموارد (البتروال والغاز) في الهلال النفطي في شرق ليبيا.

**رابعاً:** وضعت الاتفاقية كلاً من مصر واليونان في وضعٍ دفاعيٍّ مشتركٍ للحفاظ على مكاسبهما في غاز المتوسط. ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فقد شهدت السنوات الست الأخيرة تصاعداً كبيراً في التعاون المشترك بين البلدين. فبحلول عام ٢٠١٩، أصبحت اليونان رابع أكبر مستثمر أوروبي في مصر. كما بلغ حجم الاستثمارات اليونانية ما يزيد عن ٢ مليار دولار<sup>٣٨</sup>. وتسعى الدولتان إلى تعزيز العلاقات على مستوى السياحة، وعمل مشاريع ترويجية مشتركة، وكذلك التعليم الفني، والتوسع في مجال الأسمت والغاز.

### المحور الثاني: التداويات الإقليمية والدولية

هناك عدّة تداويات على المستوى الإقليمي، يمكن رصدها كتداويات لهذه الاتفاقية:

- ١- منع تمُدّد النفوذ التركي اقتصادياً وعسكرياً.
- ٢- تمضي مصر قدماً منذ عام ٢٠١٥ نحو تعزيز دورها الأمني في المتوسط، ومنع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وهو ما أكسب نظام السيسي مزيداً من الشرعية داخل الاتحاد الأوروبي، ووفّر له الدعم الدولي. وستقوم هذه الاتفاقية بتعزيز الدور الإقليمي المصري في المتوسط. فقد أظهرت مصر جديةً كبيرةً في التعامل مع هذا الملف، وصلت إلى إعادة تدريب كوادر النيابة العامة للتعاطي معه. كما واجهت بقدر عالٍ من الحزم الأمني والبوليسي مناطق تهريب البشر.

٣- تسعى مصر إلى إعادة التمذد في الشرق الأوسط، وبسط مزيد من النفوذ في شرق المتوسط على حساب تركيا، وستعني خسارة أنقرة أو فشلها في هزيمة النظام السوري بالإضافة إلى التقارب المصري الإماراتي الإسرائيلي عودة مصر بقوة إلى خريطة الصراع والنفوذ والموارد في المنطقة. فآزمات شرق المتوسط وطموحات مصر الجديدة به تعمق من التقارب المصري الإسرائيلي بشكل كبير، وهو أمر صار مناط احتفاء من قبل الإسرائيليين.<sup>٢٩</sup>

٤- تحظى الاتفاقية مع أئينا بدعم الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني للقاهرة المزيد من حشد الحلفاء والقوى المناهضة للوجود التركي في ليبيا.

٥- قد يتسبب الاتفاق في خلق توتر بين مصر وحلفائها في ليبيا، بسبب هضم بعض الحقوق الليبية في هذا الترسيم. ولكن من المبكر التأكد من هذا، حيث يظل ملف ترسيم الحدود البحرية بين مصر وليبيا واليونان قابلاً لإعادة التداول، ومن ثم إعطاء ليبيا حقوقها الشرعية.

٦- في حالة استقرار الاتفاق والوصول إلى تسويات مع قبرص تتيح لأنقرة المزيد من المياه الإقليمية، ستكون أنقرة مجبرة على إعادة ترسيم حدودها أيضاً مع الجانب المصري. وهو ما قد يعني تصالحاً نسبياً بين الجانبين، ولكن تحت شرط قطع جانب من نفوذ أنقرة في ليبيا.

٧- سيدفع الاتفاق إلى مزيد من التوتر الأمني والسياسي وربما العسكري بين أنقرة والاتحاد الأوروبي، وهو أمر في صالح مصر استراتيجياً. وقد بدأت بوادر هذا الأمر في جلسات الاتحاد الأوروبي الأخيرة وموقف فرنسا المتشدّد تجاه تركيا وضغط الجانب الألماني للتوسط لتهدئة الأمور.

٨- تضغط خطوات مصر الأخيرة بشدة على أنقرة وتدفعها إلى مستوى عالٍ من التصعيد قد يصل إلى بعض الانفلات العسكري في المتوسط وليبيا، وهي استراتيجية حرجة جداً وخطرة، ولكنها تدفع الجانب التركي إما إلى التراجع أو الدخول في أتون حربٍ إقليمية داخل المتوسط، وهو أمر يُقابل بتحذير دولي كبير، ويبدو أنه خط أحمر. الأمر الذي يصعب من أن تقوم أنقرة بتحويل ليبيا إلى ساحة سورية جديدة، كما يدفع بأطراف جديدة إلى الصراع وعدم حصره بين أنقرة والقاهرة.

٩- الاتفاقية هي خطوة كبيرة للأمام في صالح اليونان ومصر للضغط على الموقف الأمريكي لصالح كلتا الدولتين ضد أنقرة. كما أنه يضع الولايات المتحدة أمام أمرٍ واقع في شرق المتوسط، مما يجعل من ضربه تهديداً كبيراً للمنطقة ضد حليفها الأوروبي. وقد أبدت واشنطن قلقها من التوتر بين الدول الثلاث بعد توقيع الاتفاقية، إلا أنها دعت أنقرة إلى عدم التصعيد والبحث عن أفقٍ سلميٍ للتفاوض. وقد طلب وزير الخارجية الأمريكي من أنقرة وقف التحركات البحرية في حدود قبرص واليونان في آخر زيارة له لقبرص.<sup>٣٠</sup>

١٠- الموقف الروسي إلى الآن غير معارضٍ للاتفاقية، ووجود مصر بوصفها عاملاً استقراراً وعلى علاقة جيدة بكلٍ من سوريا ولبنان، بالإضافة إلى التنسيق المصري مع الروس داخل ليبيا، قد يدفع الروس إلى تدعيم الاستقرار في شرق المتوسط وتحجيم النفوذ التركي. وبشكلٍ عام، فإن روسيا تعوّل على عدم الجدوى الاقتصادية لغاز شرق المتوسط بوصفه بديلاً لها في أوروبا.

١١- سيعزز الاتفاق في حال استقراره خطوات مصر في التحول إلى مركزٍ إقليميٍ كبيرٍ لتسييل الغاز وتصديره إلى أوروبا، وهو محلّ نظر العديد من الشركات الكبرى مثل إنبي الإيطالية وتوتال الفرنسية، وكذلك شركة «إي إم إي دي» التي تحظى بشراكة ثلاث شركاتٍ أخرى هي: ديليك الإسرائيلية، ونوبل إنبرجي الأمريكية، وشركة غاز الشرق المصرية.



١٢- وفي حال استطاعت مصر أن تحسّن من شروط استقرارها الداخلي من الناحية السياسية والأمنية، فستكون طرفًا مقنعًا للاتحاد الأوروبي للتحوّل لهذا المركز، خاصةً في ظل احتياج الاتحاد الأوروبي إلى الغاز بعد انخفاض تصدير الغاز الروسي له، وهي فرصة أيضًا لتقليص النفوذ الروسي داخل أوروبا عبر الغاز. واقتصاديًا، يُعدّ غاز المتوسط الأرخص والأسهل بالنسبة إلى أوروبا؛ لأنها حتى الآن لا تعوّل على حقول النرويج في بحر الشمال بسبب صعوبة استخراجها وتكلفته العالية. فمنذ عام ٢٠١١ وربما منذ عام ٢٠١٠، رأى بعض الباحثين وصنّاع القرار أن ثروات الغاز فرصة كبيرة لتسوية الصراع بين تركيا وقبرص اليونانية وإسرائيل، قد ينتج عنها حلّ المسألة القبرصية المتأزمة منذ السبعينيات، وكذلك فرصة تعاون كبرى بين الدول الأربع لمُدّ خط غاز بين إسرائيل وتركيا وبين إسرائيل وقبرص واليونان إلى أوروبا<sup>٣١</sup>. وكان الأمر أيضًا فرصة لإعادة توطيد العلاقات - التي لم تتوقف ولكنها أصيبت بتداعيات دبلوماسية وحساسيات أيديولوجية كبيرة - بين تركيا وإسرائيل بعد حادث الباخرة مرمره وقتل بعض أفرادها. وبالفعل، فإن أنقرة تحتاج إلى الغاز الإسرائيلي بشدّة؛ وذلك لتنويع مصادرها من الغاز، وتقليص الاعتماد نسبيًا على الغاز الإيراني والروسي، وتحديدًا الإيراني بسبب تكلفته<sup>٣٢</sup>. ولكن تفاعل عدّة عناصر قد خدم موقع مصر في هذه الشبكة من العلاقات، ودعم موقفها فيما يتعلّق بتحوّلها إلى مركز غاز إقليمي. فأولًا: انخفاض أسعار الغاز عالميًا، وتكاليف بناء محطات تسييل، وكذلك ارتفاع تكلفة البحث واستخراج مزيد من الغاز القبرصي<sup>٣٣</sup>، كل ذلك صبّ في صالح مصر صاحبة الحظ الأوفر من الثروة. وثانيًا: توتّر العلاقات بين إسرائيل وتركيا في مقابل تحسّن العلاقات بين إسرائيل ومصر، قد عزّز من إتمام اتفاقية الغاز بين القاهرة وتل أبيب، وكذلك وجود بنية تحتية لتسييل الغاز (محطة إدكو تحديدًا في شمال شرق مصر على المتوسط) وإمكانية مد الخطوط بين الدولتين. وثالثًا: ساعد التقارب المصري الأوروبي وعدم وجود نزاعاتٍ بينهما على تحوّل البوصلة تجاه مصر، كما أن تكلفة الاستخراج والتسييل أرخص بالمقارنة بالجانب القبرصي، بالإضافة إلى استقرار الوضع القانوني للحقول المصرية بعد اتفاقيات ترسيم الحدود بالنسبة إلى الشركات المستثمرة في استخراج الغاز. ولكن انخفاض أسعار الغاز بشكل عام، وحالة الكساد التي تسبّب فيها وباء كوفيد-١٩ ربما تحدّ كثيرًا من طموح هذه الدول ومن إمكانيات استغلال الثروات الطبيعية في شرق المتوسط لإنعاش الاقتصاد بها كما تطمح قبرص تحديدًا<sup>٣٤</sup>. وهو ما يرشّخ الطابع الجيوسياسي للصراع أكثر. ولكن لا يجب إغفال إمكانية تحوّل المتوسط أيضًا إلى منطقة ضخّ استثماراتٍ جديدة للخروج من حالة التيبّس التي تسبّب فيها الوباء، ومن ثمّ فتح مناطق اقتصادية جديدة في الإقليم حتى في ظل انخفاض أسعار الغاز. ويُرجّح أن يشهد منتدى غاز شرق المتوسط - الذي دُشن في السنة الأخيرة بين إسرائيل وقبرص ومصر واليونان - المزيد من الفاعلية. ويُعدّ المنتدى أيضًا شبه تحالف إقليمي ضد تركيا.

### المحور الثالث: السيناريوهات المحتملة (على المدى القريب والمتوسط)

#### ١- استقرار نسبي للاتفاقية وليبيا:

أولًا: كما أشرت سابقًا، فإن الاتفاقية تحظى بدعمٍ عربيٍّ جيدٍ ودعمٍ أوروبيٍّ كبيرٍ أيضًا. وفي ظل وجود إرادة عالمية لعدم تفجير المتوسط وجعله يعجّ بصراعاتٍ من شأنها زعزعة أمن واستقرار الداخل الأوروبي نفسه، فيبدو أن حظوظ الاتفاقية في النجاح كبيرة جدًا.

## الإنهك الاقتصادي الذي تعاني منه أغلب دول المتوسط بسبب الحروب ثم وباء الكورونا، سيجعل من محاولة الاستفادة من موارد جديدة وفتح أفق اقتصادية ومناطق وأسواق تدفع بحالة من السيولة المالية والانتعاش الاقتصادي ضرورة ملحة لهذا الإقليم

ثانيًا: الإنهك الاقتصادي الذي تعاني منه أغلب دول المتوسط بسبب الحروب ثم وباء الكورونا، سيجعل من محاولة الاستفادة من موارد جديدة وفتح أفق اقتصادية ومناطق وأسواق تدفع بحالة من السيولة المالية والانتعاش الاقتصادي ضرورة ملحة لهذا الإقليم. وهو ما يدفع باتجاه تقارب وجهات النظر بشأن ليبيا والصراع فيها، وكذلك جعل المتوسط بحيرة هادئة لصالح الغاز والنفط.

ثالثًا: قد تصبح الاتفاقية نموذجًا ملهمًا لبقية دول المتوسط لترسيم حدودها البحرية مع بعضها البعض. ويتوقع الباحث دخول لبنان وسوريا وإسرائيل في هذه العملية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

رابعًا: ستحظى الاتفاقية بشرعية قانونية كبيرة لاحترامها وتوافقها مع قانون البحار والأمم المتحدة. وسيكون من الصعب على تركيا الطعن عليها؛ وذلك لأن كلاً من تركيا وإسرائيل لم توقعوا على الاتفاقية. إلا أن هذا الاستقرار النسبي والفعال للاتفاقية يُشترط فيه مسبقاً عدم الإطاحة الكاملة بتركيا من غاز المتوسط. وهو أمر عسير في ظل قانون البحار ونزاعات تركيا المختلفة مع أغلب دول شرق المتوسط الأوروبية، مثل قبرص واليونان.

### انفجار المتوسط:

هل يمكن أن تدفع الاتفاقية باتجاه حرب إقليمية داخل شرق المتوسط؟ في الحقيقة، إن مصر قد قادت استراتيجية في منتهى الخطورة والنجاح والفاعلية، وهي قطع الخطوط العسكرية على تركيا وقلب منطق الحصار الذي كان مفروضاً على القاهرة من تركيا من خلال ليبيا والجماعات المتشددة والإرهابية على حدودها وفي الداخل المصري، ذلك على المستوى الاستراتيجي؛ ولكنها لم تُفعل عسكرياً من الناحية الميدانية إلى الآن. كما أن تلويح مصر باستخدام القوة العسكرية المباشرة في ليبيا قد جعل تركيا في مأزق كبير تجاه أي تصعيد ضد مصر في ليبيا، وإلا نشبت حرب واسعة بين الدولتين وقيام مصر بالتوغل عسكرياً داخل ليبيا.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن خطوة مصر الأخيرة من خلال ترسيم الحدود مع اليونان قد نقلت الصراع بينها وبين أنقرة من صراع ثنائي حول ليبيا إلى صراع إقليمي متعدد الأطراف. وهي استراتيجية معروفة عسكرياً بتوسيع رقعة الحلفاء وإجبار العدو على ارتكاب أفعال عدائية من الناحية العسكرية والسياسية أو الرضوخ للأمر الواقع. فقد أصبحت تكلفة أي صدام بين القاهرة وأنقرة تكلفة إقليمية واسعة، كما أن الاتفاقية الأخيرة قد مزقت عملياً اتفاقية حكومة الوفاق وأنقرة.

إلا أن هذا السيناريو غير متوقع بسبب تكلفته ومعارضة الدول الكبرى له. ولكن يجب أن يظل في الحسبان في ظل وضع تركيا المأزوم داخلياً وإقليمياً.

## بالإضافة إلى ما سبق، فإن خطوة مصر الأخيرة من خلال ترسيم الحدود مع اليونان قد نقلت الصراع بينها وبين أنقرة من صراعٍ ثنائيٍّ حول ليبيا إلى صراعٍ إقليميٍّ متعدد الأطراف

### تأزيم المتوسط:

على الرغم من محدودية الفعل التركي، وتماسك التحالف اليوناني-المصري، فما زال لدى تركيا بعض أوراق الضغط التي يمكن من خلالها تأزيم المتوسط وعدم تمكين الأطراف المختلفة من الاستفادة من موارده بشكل آمن وكفاء، ومن ذلك:

- تفجير الوضع الداخلي في ليبيا، والمزيد من دعم الجماعات المسلحة المناوئة لمصر.
  - العمل على عدم استقرار الجانب الأوروبي من شرق المتوسط من خلال قبرص الشمالية. وقبرص الشمالية دولة غير معترف بها دوليًا، ولا يعترف بها إلا تركيا منذ عام ١٩٧٤، وقرار الأمم المتحدة بفصل الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي عن بعضهما البعض. وهي أزمة مستمرة إلى يومنا هذا.
  - استمرار تركيا في التنقيب في الحدود اليونانية والقبرصية.
  - استمرار التحرش البحري بين السفن التركية والسفن الأوروبية، كما حدث مع فرنسا واليونان مؤخرًا.
  - ما زال لدى تركيا ورقة ضغط مهمة على الجانب الأوروبي، وهي ورقة اللاجئين. وهي ورقة يخشى منها الألمان تحديدًا، وقد لَوَّح بها أردوغان أكثر من مرة. كما أن لدى تركيا نفوذًا واسعًا اجتماعيًا واقتصاديًا داخل بعض الدول الأوروبية، وأبرزها ألمانيا. وهو ما يدفع بعض المحللين للذهاب إلى القول: إن تركيا ما زال لديها اليد العليا في ملف شرق المتوسط بشكل عام<sup>٣٥</sup>. إلا أن الباحث لا يرجح ذلك؛ لأن تركيا في هذه اللحظة من الصراع تقف بلا حلفاء. ولكن هذا لا ينفي قوة ورقة اللاجئين.
  - تحاول تركيا الضغط على مصر في مفاصل داخل العمق الأفريقي. إذ تعزز أنقرة من علاقاتها بأثيوبيا مؤخرًا، كما لديها حضور قوي نسبيًا في الصومال. وكذلك تحاول خلق وجود كبير لها بالتعاون مع قطر في السودان. ولكن هذا الأمر سيتطلب عدّة سنواتٍ حتى تستطيع أنقرة بناء قوة إقليمية لها في هذه المناطق، ولكنه عامل قوي بلا شك على المدى المتوسط والبعيد في تطويق مصر وتوسيع رقعة نفوذ تركيا في أفريقيا، ومن ثمّ المزيد من تقوية أذرعها داخل ليبيا والتأثير مرةً أخرى في شرق المتوسط.
- ويرجّح الباحث أنه على المدى القريب والمتوسط، فالسيناريو الأقرب للحدوث هو خليط بين الأول والثالث.

ما زال لدى تركيا ورقة ضغط مهمة على الجانب الأوروبي، وهي ورقة اللاجئين. وهي ورقة يخشى منها الألمان تحديدًا، وقد لَوَّح بها أردوغان أكثر من مرة. كما أن لدى تركيا نفوذًا واسعًا اجتماعيًا واقتصاديًا داخل بعض الدول الأوروبية، وأبرزها ألمانيا



Egypt, INSS Insight No. 1373, August 25, 2020

Kanzy Serge (2020), Investment and Cooperation Agreements Between Egypt and Greece, ECSS, available at: <https://www.ecsstudies.com/en/investment-and-cooperation-agreements-between-egypt-and-greece>

Ofir Winter (2020) Under Mediterranean Skies: Channels for Deepening Israel-Egypt Relations, INSS Insight No. 1252, January 21, -29 2020.

30- انظر: تقرير فرانس ٢٤ حول زيارة بومبيو الأخيرة لقبرص، بعنوان: بومبيو يقرص يقول إن واشنطن «قلقة للغاية» بشأن تحركات تركيا بسرق المتوسط.

متاح على الرابط التالي:

<https://www.france24.com/ar/20200913-بومبيو-يقرص-يقول-إن-واشنطن-قلقة-للعالية-بشأن-تحركات-تركيا-بسرق-المتوسط>

.Ayla Gürel & Laura Le Cornu (2014) Can Gas Catalyse Peace in the Eastern Mediterranean?, The International Spectator, 49:2, 11-33 -31

.Walid Khadduri (2012) East Mediterranean Gas: Opportunities and Challenges, Mediterranean Politics, 17:1, 111-117 -32

Simon Henderson (2020) East Mediterranean Gas Running Into Commercial, Technical, and Political Challenges, May 27, 2020, Wash- ington Institute -33

.Simon Henderson (2020) East Mediterranean Energy Rivalries Face Harsh Economic Realities, July 17, 2020, Washington Institute -34

Anthony Skinner (2020), Erdogan Unlikely to Back Down in Mediterranean Despite Oil and Gas Glut, June 23, 2020, Washington -35 Institute.





## عن المؤلف

علي الرجال- باحث في علم الاجتماع السياسي ومتخصص في الدراسات الأمنية

## عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

**Address:** Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6

No:68 Postal Code: 34197

Bahçelievler/ Istanbul / Turkey

**Telephone:** +902126031815

**Fax:** +902126031665

**Email:** info@sharqforum.org